

ضَمِيرُ الْفَصْلِ فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ

دراسة نحوية دلالية

د. مجاهد منصور مصبح*
mjmj585@gmail.com

ملخص:

تناولت هذه الدراسة قضايا ضمير الفصل في القرآن الكريم، عرضا وتحليلا، حيث تتبعت مواضع وروده بصيغته المختلفة، وتناولت تعدد وظائفه التركيبية والدلالية، ومجيئه في بعض السياقات مؤديا وظيفة تركيبية ودلالية معا، بل أكثر من وظيفة دلالية في تركيب واحد -أحيانا-، وقد لاحظنا أنه يمكن أن يجمع بين وظيفة الحصر والتوكيد -مثلا- في بعض السياقات القرآنية؛ ما يعطي التركيب اللغوي فضاء واسعا من المقاصد والأغراض البلاغية والأسلوبية. كما أن البحث يعالج إشكالية تكمن في رصد مقاصد ضمير الفصل تركيبيا ودلاليا، وذلك من خلال تتبع سياقاته في القرآن الكريم، وما يقوم به من وظائف مختلفة، وتعد وظيفة الحصر والقصر، ووظيفة التوكيد مناط هذا الجانب وبغيته، وأهم أهدافه هو محاولة الكشف عن مقاصد وأغراض هذا النوع من الضمائر، ومن أهم نتائج الدراسة أنّ ظاهرة ضمير الفصل وما يتضمنه من أغراض ومقاصد أسلوبية أهم مظهر يدل على التفاعل النحوي الدلالي، وما بينهما من علاقة وطيدة، وقد تضمنت الدراسة مبحثين، هما: ماهية ضمير الفصل ومفهومه، والوظائف الدلالية لضمير الفصل.

الكلمات المفتاحية: ضمير الفصل؛ القرآن؛ دراسة؛ نحو؛ دلالة.

* أستاذ النحو والصرف المشارك - قسم اللغة العربية - كلية اللغات - جامعة صنعاء - الجمهورية اليمنية؛ وقسم اللغة العربية وأدائها - كلية الآداب - جامعة الوصل - دبي - الإمارات العربية المتحدة.

The Separation Pronoun in the Holy Qur'an: A Grammatical Semantic Study

Dr. Mugahed Mansoor Musleh*

mjmj585@gmail.com

Abstract:

This study explores the separation pronoun in the Holy Quran, in terms of presentation and analysis. It traces its positions in various forms and deals with the multiplicity of its structural and semantic functions, and its occurrence in some contexts performing structural and semantic functions together. Sometimes, it does more than a semantic function in one structure. We have noticed that it can combine the function of restriction and assertion in some Qur'anic contexts. The research also has addressed a problem that lies in monitoring the purposes of the separation pronoun synthetically and semantically, through tracing its contexts in the Holy Qur'an, and the various functions it performs. The two functions of restriction and limitation, and the function of assertion are the subject and purpose of this aspect. The most important objective is to reveal the purposes of this type of pronouns. Among the most important findings of the study is that the phenomenon of the separation pronoun and its stylistic purposes are the most obvious aspects of the semantic syntactic interaction. The study is of two sub-topics: The first discusses the definition of separation pronoun and its concept; however, the second discusses the semantic functions of the separation pronoun.

Key Words: Separation Pronoun, Holy Quran, Study, Syntax, Semantics.

* Associate Professor of Morphology & Syntax, Department of Arabic Language, Faculty of Languages, Sana'a University, Republic of Yemen; Department of Arabic & Literature, Faculty of Arts, Al Wasl University / Dubai, United Arab Emirates.

إن الخوض في تناول قضية لغوية من خلال القرآن الكريم أمر يكتنفه الكثير من الصعوبات، حيث إنه نص معجز ذو طبيعة لغوية متميزة، وسمات بيانية عالية، فليس من السهل محاولة بلوغ مقاصده، وإدراك أسرار أساليبه البيانية والأسلوبية، ولن تعدو هذه الدراسة أن تكون محاولة رصد هذا الضمير، والكشف عن أنماطه وأغراضه البيانية.

وبقدر الصعوبة التي تواجهه من يتصدى لهذا النوع من الدراسات، التي يتم تناولها انطلاقاً من النص القرآني، تكمن لذة الاقتراب منه، ومعايشته.

إن ظاهرة لغوية مثل مسألة "ضمير الفصل" لجديرة بالدراسة، والوقوف على أنماطها، ومحاولة كشف مقاصد أساليبها ونماذجها، لا سيما عند ربطها بالقرآن الكريم؛ للوقوف على أسرار تراكيبه ومقاصد عباراته.

فجاءت هذه الدراسة لتحاول الكشف عن جوانب هذه الظاهرة، منطلقة من جانبها التركيبي والدلالي، مركزة على الجانب الدلالي؛ لأنه يمثل أهم أهداف الدراسة. واقتضت الدراسة أن تقسم على النحو الآتي:

المبحث الأول: ماهية ضمير الفصل ومفهومه، حيث تم فيه تناول مصطلحاته ومفاهيمها، وشروط تحققه، واختلاف النحاة في موقعه الإعرابي انطلاقاً من اختلافهم في تصنيفه من حيث الاسمىة والحرفية.

المبحث الثاني: الوظائف الدلالية لضمير الفصل، وفيه تم تناول وظيفته التركيبية، وأهم وظائفه الدلالية المتمثلة في الحصر والقصر، والتوكيد بأنواعه المختلفة.

المبحث الأول: ماهية ضمير الفصل ومفهومه

أولاً: الماهية والشروط

تعددت آراء النحاة في ماهية ضمير الفصل، وتباينت في حقيقته، فقد ذكر ابن عصفور الإشبيلي أن النحاة اختلفوا في ضمير الفصل، فأكثرهم على أنه حرف في معنى الضمير، تخلص

للحرفية كما أنهم يخلصون الكاف التي في نحو "ضَرَبَكَ" للخطاب مع أسماء الإشارة في نحو ذلك، فتصير حرفًا. وزعم الخليل -رحمه الله- أنه اسم لا يخرج عن الاسمية، ولا موضع له من الإعراب، وقد قال ابن عصفور: الصحيح أنه حرف؛ لأنَّ تصنيفه اسم لا موضع له من الإعراب غير موجود في كلامهم، ومن النحويين من زعم أنه اسم وله موضع من الإعراب، وذلك فاسد⁽¹⁾.

فابن عصفور يذهب إلى أنه حرف، بل الحرفية عنده هي الأرجح -كما صرح بذلك في عبارته السابقة- وحقته هي تجرد هذا الضمير من الموقعية الإعرابية، أما ابن الحاجب فيقول عند تحديده ماهية هذا الضمير: إنه "... صيغة مرفوع مطابق للمبتدأ"، ويوضح الرضي هذه العبارة بقوله: "لم يقل: ضمير مرفوع؛ لأنه اختلف فيه -كما سيأتي- هل هو ضمير أو لا؟، ولا يمكن الاختلاف في أنه صيغة ضمير مرفوع"⁽²⁾، والحق أن أقرب فهم لعبارة ابن الحاجب السابقة يؤدي إلى جعل ضمير الفصل اسمًا، فكلمة "ضمير" الواردة في التعريف تقربه من الاسمية أكثر من الحرفية، وإن اقترنت عبارته بكلمة "صيغة".

ثم يذكر الرضي -في سياق الحديث عن غرض الفصل- أن تأدية هذا الضمير لوظيفة الفصل، هي تأدية لمعنى في غيره؛ لأنه يحدد الوظيفة الإعرابية لما بعده، وهذه الوظيفة تقربه من الحرفية، حيث يقول: "ثم لما كان الغرض المهم من الإتيان بالفصل ما ذكرنا، أي دفع التباس الخبر الذي بعده بالوصف، وهذا هو معنى الحرف، أعني إفادة المعنى في غيره، صار حرفًا، وانخلع عنه لباس الاسمية، فلزم صيغة معينة، أي صيغة الضمير المرفوع، وإن تغير ما بعده عن الرفع إلى النصب، كما ذكرنا؛ لأن الحروف عديمة التصرف، لكنه بقي فيه تصرف واحد كان فيه حالة الاسمية، أعني كونه مفردًا ومثنى ومجموعًا ومذكرًا ومؤنثًا، ومتكلمًا ومخاطبًا وغائبًا، لعدم عراقته في الحرفية، أي إفادته في غيره، وتلك الفائدة كون اسم الإشارة الذي قبله مخاطبًا به واحد أو مثنى أو مجموع، مذكر أو مؤنث، فإنه صار حرفًا مع بقاء التصرف المذكور فيه، فإن قلت: قلنا أسماء كثيرة مفيدة للمعنى في غيرها، كالأسماء الاستفهامية والشرطية، مع بقائها على الاسمية، فهلا كان الفصل وكاف الخطاب كذلك؟ قلت: بينهما فرق، وذلك أن أسماء الاستفهام والشرط

دالة على معنى في أنفسها، ودالة على معنى في غيرها، والفصل وكاف الخطاب الحرفية لا يدلان إلا على معنى في غيرهما، وقد تقدم في حد الاسم أن الحد الصحيح للحرف أن يقال: هو الذي لا يدل إلا على معنى في غيره، ولا يقال: هو ما دل على معنى في غيره⁽³⁾.

فالشريف الرضي يرجح الحرفية انطلاقاً من وظيفته ومن أوجه الشبه بينه وبين كاف الخطاب. إن هذا الضمير يقوم بتأدية وظيفة الفصل التي يتميز بها الخبر عن الصفة. لأنها وظيفة تكمن في غيره، وهذه هي دلالة الحرف ووظيفته.

ويذكر ناظر الجيش أن أكثر النحاة يجعلون صيغ ضمير الفصل حروفاً، وأنها تخلصت للحرفية، كما تخلصت الكاف التي في "أكرمك" للخطاب مع أسماء الإشارة، ورجح ابن عصفور مذهب الأكثرين واستدل على الخليل بأنها لا موضع لها من الإعراب، قال: لو كانت اسماً لكان لها موضع من الإعراب. وقد رُذِّ على ابن عصفور بأنه لا يلزم من كونها لا موضع لها من الإعراب نفي اسميتها؛ لأن ذلك نفي عارض من العوارض عنها، ونفي ما يعرض لا ينتفي به الأصل، إنما ينتفي الشيء بانتفاء وضعه الذي أتى له. والصحيح ما ذهب إليه الخليل من أنها أسماء، ولا موضع لها من الإعراب؛ إذ لا يحتاج إلى ذلك في كل موضع؛ لأن حقيقة الاسم ثابتة في كل منها، وهي الدلالة على المسى مثل سائر الأسماء، وإذا ثبت أنه من الأسماء فلا بعد في أن يكون ضميراً، إذ دلالاته بكنائية كسائر الضمائر⁽⁴⁾.

ويذكر أبو حيان أن أكثر النحاة يذهب إلى أنه حرف، وصححه ابن عصفور⁽⁵⁾، أما هو فيعرفه بأنه: "ضمير منفصل مرفوع"، فيتضح من عبارته السابقة أنه اسم.

وممن ذهب إلى اسمية ضمير الفصل -أيضاً- السيوطي، إذ يقول: "إذا قلنا باسميته فالصحيح أنه لا محل له من الإعراب"⁽⁶⁾.

فلنحظ من كلام الرضي ومما ذكره أبو حيان وابن عصفور اتفاق بعض النحاة على أن ضمير الفصل أقرب إلى الحرفية؛ لما ذكرناه من تعليل الأول لأداء هذا الضمير وظيفة الحرف التي تكمن في غيره. أما أبو حيان فقد صرح بأن أكثر النحاة يذهبون إلى كونه حرفاً، وهو عنده ضمير منفصل، وبهذا يرجح كونه اسماً، ونقل عن الخليل أنه اسم⁽⁷⁾، وهو الأظهر عند البصريين⁽⁸⁾.

وبعض النحاة يربط الحكم على ماهيته بالوظيفة والموقع الإعرابي، فابن يعيش -مثلا- يذهب إلى أنه إذا جعل مبتدأ كان اسما، وإذا جعلته فصلا فقد سلبته معنى الاسمىة وابتزته إياه، وأصرته إلى حيز الحرفية نحو إلغاء "ما" في قوله تعالى: ﴿فِيمَا رَحِمَةٍ مِنَ اللَّهِ لَنْتَ لَهُمْ وَلَوْ كُنْتَ فَظًّا غَلِيظَ الْقَلْبِ لَأَنْفَضُوا مِنْ حَوْلِكَ﴾⁽⁹⁾ آل عمران، فلا يكون له موضع من الإعراب، لا رفع ولا نصب ولا خفض⁽⁹⁾.

يتضح من كلام النحاة أن مرجعية الخلاف في تحديد ماهية هذا الضمير تكمن في وظيفته وموقعه الإعرابي، فمن أسباب عده حرفا عند بعضهم -أيضا- أن يصنف ضمير الفصل عنصرا لغويا مجردا من الموقع الإعرابي، والحرف هو المجرد من الموقع الإعرابي. ويذكر ابن يعيش أنك إذا جعلته فصلا فقد سلبته معنى الاسمىة وابتزته إياه وأصرته إلى حيز الحرفية، وألغيت "ما" في الآية السابقة، فلا يكون له موضع من الإعراب، ويشير الرضي إلى أن الكوفيين يعدونه اسما، إذ يذكر أنهم يجعلون له محلا من الإعراب، فهم يقولون إنه تأكيد لما قبله⁽¹⁰⁾. والراجح جعله اسما؛ لأن مسوغ عده حرفا غير مقنع، فإذا كان سبب جعله حرفا هو عدم وجود موقع إعرابي له فهذا ليس مطردا في كل صورته، ولا يكون هذا إلا في صورة واحدة، هي مجيء ضمير الفصل قبل المنصوب بـ "كان" أو غيرها، كقوله تعالى: ﴿وَمَا ظَلَمْتُهُمْ وَلَكِنْ كَانُوا هُمُ الظَّالِمِينَ﴾^(٧٦) الزخرف، وقوله تعالى: ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْخُلُونَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَيْرًا لَهُمْ بَلْ هُوَ شَرٌّ لَهُمْ﴾^(٧٨) آل عمران، وقوله تعالى: ﴿مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَا أَمَرْتَنِي بِهِ أَنْ أَعْبُدُوا اللَّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمْ وَكُنْتُمْ عَلَيْهِمْ شَهِيدًا مَا دُمْتُمْ فِيهِمْ فَلَمَّا تَوَفَّيْتَنِي كُنْتَ أَنْتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ وَأَنْتَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ﴾^(٧٧) المائدة. أما بقية حالاته -وهي الأكثر- فإن ما بعده يأتي مرفوعا، فجوز النحاة فيها كونه فصلا لا محل له من الإعراب، أو له محل من الإعراب، فيكون مبتدأ، وهذا يضعف سبب جعله حرفا، أما حجة من قال: إنه إذا جعل اسما فكيف يتأتى مع الاسمىة عدم الموقع الإعرابي؟ فهذا يناقض الأصل؛ لأن الاسم لا بد من أن يكون له موقع إعرابي. فالجواب عليه أن لذلك نظائر، منها أسماء الأفعال فيمن يراها غير معمولة لشيء، و"ال" الموصولة اسم عند من يراها غير معمولة لشيء أيضا.

وقد اختلف النحاة في تسميته كما اختلفوا في ماهيته، فسيبويه يسميه "فصلاً"، ويذكر أنه لا يكون فصلاً⁽¹¹⁾ إلا في "ظنّ" ونحوها؛ لأنه موضع يلزم فيه الخبر، وهو ألزم له من التوكيد؛ لأنه لا يجد منه بداً⁽¹²⁾. وهو المسمى عند البصريين "فصلاً"، وعند الكوفيين "عماداً"، يقول أبو حيان: "الفصل صيغة ضمير منفصل مرفوع، ويسميه الفراء وأكثر الكوفيين عماداً، وبعض الكوفيين يسميه دعامة، ويسميه المدنيون صفة"⁽¹³⁾. وسي بالفصل لأنه يفصل بين الخبر والنعته، أو الخبر والتابع -كما يذكر بعضهم-؛ لأن الفصل به يوضح كونه خبراً، لا تابعا؛ لأنه قد يفصل حيث لا يصلح النعت، نحو: كنت أنت القائم، إذ الضمير لا ينعت، والكوفيون يسمونه "عماداً"؛ لأنه يعتمد عليه في الفائدة، إذ به يتبين أن الثاني خبر لا تابع. وبعض الكوفيين يسميه "دعامة"؛ لأنه يدعم به الكلام، أي يقوي به ويؤكد، والتأكيد من فوائد مجيئه. وبعض المتأخرين سماه: صفة، قال أبو حيان: ويعني به التأكيد⁽¹⁴⁾.

وتسمية البصريين هي الشائعة، يذكر الشمني أن ابن الحاجب يقول في شرح المفصل: "وتسمية أهل البصرة أقرب إلى الاصطلاح؛ لأن الشيء يسمى باسم معناه، في أكثر الألفاظ، ولما كان المعنى في هذه الألفاظ الفصل، كان تسميته فصلاً أخرى من تسمية الكوفيين له عماداً، انظر إلى أن المتكلم أو السامع أو هما جميعاً يعتمدان بها على الفصل بين الصفة والخبر فسموها باسم ما يلزمها ويؤدي إلى معناها؛ فكانت تسمية البصريين أظهر"⁽¹⁵⁾.

ثانياً: الشروط

وضع النحاة شروطاً لتأدية هذا الضمير وظيفته الفصل، فسيبويه يضع له أكثر من شرط، منها: لا بد أن يكون ما بعده معرفة، أو ما أشبه المعرفة، كما أنه لا بد أن يكون ما قبله معرفة، أو ما ضارعها، فلو وقع قبل نكرة كان قبيحاً، أما قوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا إِذْ دَخَلْتَ جَنَّتَكَ قُلْتَ مَا شَاءَ اللَّهُ لَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ إِنَّ تَرْنًا أَنَا أَقَلُّ مِنْكَ مَالًا وَوَلَدًا﴾⁽³⁹⁾ [الكهف: 39]، فقد يخرج الضمير على جواز الفصلية، أو التوكيد⁽¹⁶⁾.

ويصح "سيبويه" في موضع آخر بالموقع الإعرابي لضمير الفصل، حيث يقول: "وقد جعل ناس كثير من العرب "هو" وأخواتها في هذا الباب بمنزلة اسم مبتدأ وما بعده مبني عليه، فكانت

تقول: أظنّ زيدا أبوه خير منه، ووجدت عمرا أخوه خير منه، فمن ذلك بلغنا أن رؤبة كان يقول:
أظنّ زيدا هو خير منك،... وقال قيس بن ذريح:

أَتَبْكِي عَلَى لُبْنَى وَأَنْتَ تَرَكْتَهَا وَكُنْتَ عَلَيْهَا بِالْمَلَأِ أَنْتَ أَقْدَرُ

وكان أبو عمرو يقول: إن كان لهو العاقل⁽¹⁷⁾.

أما إذا سبق الضمير بنكرة فلا يعد فصلا بل هو في محل رفع مبتدأ، ويمثل سيبويه لهذه الحالة بقوله: "ما أظنّ أحدا هو خير منك"، و"ما أجعل رجلا هو أكرم منك"، ولم يجعلوه فصلا وقبله نكرة، كما لا يكون وصفا ولا بدلا لنكرة⁽¹⁸⁾.

أما ابن يعيش فقد لخص شروط ضمير الفصل في ثلاثة عناصر، حيث يقول: "اعلم أن الضمير الذي يقع فصلا له ثلاثة شروط:

أحدها، أن يكون من الضمائر المنفصلة المرفوعة الموضع ويكون هو الأول في المعنى.

الثاني، أن يكون بين المبتدأ وخبره أو ما هو داخل على المبتدأ وخبره من الأفعال والحروف،

نحو (إنّ وأخواتها، وكان وأخواتها، وظننت وأخواتها).

الثالث، أن يكون بين معرفتين أو معرفة وما قارها من النكرات⁽¹⁹⁾.

وأما ابن هشام فقد فصل القول في شروط هذا الضمير، حيث تناول شروطا تتعلق به، وأخرى

تتعلق بما قبله، أو بما بعده، وجعلها ستة، وذلك أنه يُشترط فيما قبله أمران:

-أولهما: كونه مبتدأ في الحال أو في الأصل، نحو قوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ عَلَىٰ هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ

﴿وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ البقرة، وقوله تعالى: ﴿وَمَا تَقْدِمُوا إِلَّا أَنفُسِكُمْ مِّنْ خَيْرٍ تَجِدُوهُ عِنْدَ اللَّهِ هُوَ خَيْرٌ وَأَعْظَمُ

أَجْرًا وَأَسْتَغْفِرُ لِلَّهِ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ المزمّل (20).

وأجاز الأخفش وقوعه بين الحال وصاحبها⁽²⁰⁾ "ك" جاء زيد هو ضاحكًا"، وجعل منه آية هود

عند من نصب "أظهر"، وذلك في قوله تعالى: ﴿وَجَاءَهُمْ قَوْمُهُ يُهْرَعُونَ إِلَيْهِ وَمِنْ قَبْلُ كَانُوا يَعْمَلُونَ

السَّيِّئَاتِ قَالَ يَفْقَهُ هَؤُلَاءِ بَنَاتِي هُنَّ أَظْهَرُ لَكُمْ فَاتَّقُوا اللَّهَ وَلَا تُخْزُونِ فِي ضَيْفِي أَلَيْسَ مِنْكُمْ رَجُلٌ

رَشِيدٌ ﴿٧٨﴾ هود: (78)، ولحن أبو عمرو مَنْ قرأ بذلك، وقد خُرِجَتْ على أن "هؤلاء بناتي" جملة، و"هن" إما توكيد لضمير مستتر في الخبر، أو مبتدأ و"لكم" الخبر، وعليهما فـ "أظهر" حال، وفيما نظر، أما الأول، فلأن "بناتي" جامد غير مؤول بالمشتق، فلا يتحمل ضميراً عند البصريين، وأما الثاني، فلأن الحال لا تتقدم على عاملها عند أكثرهم.

-ثانهما: كونه معرفة كما مثلنا، وأجاز الفراء وهشام وَمَنْ تابعهما من الكوفيين كونه نكرة، نحو: "ما ظننتُ أحداً هو القائم"، و"كان رجل هو القائم"، وحملوا عليه قوله تعالى: ﴿وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِي نَقَصَتْ غَزَاهَا مِنْهُ بَعْدَ قُوَّةٍ أَنْكَا تَتَّخِذُونَ أَيْمَانَكُمْ دَخَالًا بَيْنَكُمْ أَنْ تَكُونَ أُمَّةٌ هِيَ أَرْبَى مِنْ أُمَّةٍ إِنَّمَا يَبْلُوكُمُ اللَّهُ بِهِ وَلِيُبَيِّنَ لَكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مَا كُنْتُمْ فِيهِ تَخْتَلِفُونَ﴾ النحل(92)، فقدروا "أربى" منصوباً⁽²¹⁾.

أما سيبويه فلا يراه فصلاً حتى يكون ما بعده معرفة، أو ما أشبه المعرفة، حيث يقول: "واعلم أن "هو" لا يحسن أن تكون فصلاً حتى يكون ما بعدها معرفة أو ما أشبه المعرفة، مما طال ولم تدخله الألف واللام، فضارع زيدا وعمرا، نحو خير منك ومثلك، وأفضل منك وشر منك، كما أنها لا تكون في الفصل إلا وقبلها معرفة أو ما ضارعها، كذلك لا يكون ما بعدها إلا معرفة أو ما ضارعها. لو قلت: كان زيد هو منطلقاً، كان قبيحا حتى تذكر الأسماء التي ذكرت لك من المعرفة أو ما ضارعها من النكرة مما لا يدخله الألف واللام"⁽²²⁾.

وقد عد سيبويه هذا الضمير غير فصل في حالة سبقه باسم نكرة، وإنما يكون بمنزلة اسم مبتدأ، فهو يقول: "هذا باب لا تكون "هو" وأخواتها فيه فصلاً، ولكن يكنّ بمنزلة اسم مبتدأ، وذلك قولك: ما أظنّ أحداً هو خير منك، وما أجعل رجلاً هو أكرم منك، و"ما إخال رجلاً هو أكرم منك" لم يجعلوه فصلاً وقبله نكرة، كما أنه لا يكون وصفاً ولا بدلاً لنكرة، وكما أن "كلهم" و"أجمعين" لا يكرران على نكرة، فاستقبحوا أن يجعلوها فصلاً في النكرة كما جعلوها في المعرفة لأنها معرفة، فلم تصر فصلاً إلا لمعرفة، كما لم تكن وصفاً ولا بدلاً إلا لمعرفة"⁽²³⁾.

ويُشترط فيما بعده أمران: كونه خبراً لمبتدأ في الحال أو في الأصل، وكونه معرفة أو كالمعرفة في أنه لا يقبل "ال" كما تقدّم في "خيراً" و"أقل"، وشرط الذي كالمعرفة: أن يكون اسماً كما مثلنا، وخالف في ذلك الجرجاني فألحق المضارع بالاسم لتشابههما⁽²⁴⁾، وجعل منه قوله تعالى: ﴿إِنَّهُ هُوَ يُبَدِّئُ وَيُعِيدُهُ﴾⁽¹³⁾ البروج (13)، وهو عند غيره توكيد، أو مبتدأ، وتبع الجرجاني أبو البقاء، فأجاز الفصل في قوله تعالى: ﴿مَنْ كَانَ يُرِيدُ الْعِزَّةَ فَلِلَّهِ الْعِزَّةُ جَمِيعًا إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ وَالْعَمَلُ الصَّالِحُ يَرْفَعُهُ وَالَّذِينَ يَمْكُرُونَ السَّيِّئَاتِ لَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌ وَمَكْرُ أُولَئِكَ هُوَ يَبُورُ﴾⁽¹⁰⁾ فاطر (10)، ويذكر ابن الخباز في شرح الإيضاح أنه لا فرق بين كون امتناع "ال" لعارض كـ"أفعل من"، والمضاف كـ"ملك وغلّام زيد"، أو لذاته كالفعل المضارع، وهو قول السهيلي، قال في قوله تعالى: ﴿وَأَنَّهُ هُوَ أَضْحَكَ وَأَبْكَى﴾⁽¹³⁾ وَأَنَّهُ هُوَ أَمَاتٌ وَأَحْيَا⁽¹⁴⁾ النجم، وإنما أتى بضمير الفصل في الأولين دون الثالث؛ لأن بعض الجهال قد يثبت هذه الأفعال لغير الله كقول نمرود: أنا أحيي وأميت، وأما الثالث فلم يدعه أحد.

وقد يستدل لقول الجرجاني -السابق- بقوله تعالى: ﴿وَيَرَى الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ الَّذِي أُنزِلَ

إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ هُوَ الْحَقُّ وَيَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ﴾⁽⁶⁾ سبأ، فعطف يهدي على الحق الواقع خبراً بعد الفصل. وقد ذكر الرضي أن جواز وقوع الفصل قبل المضارع مما ذهب إليه المازني، فيكون عبد القاهر مسبوqa إلى ذلك، حيث يقول: "وأجاز المازني وقوعه قبل المضارع لمشابهته الاسم، وامتناع دخول اللام عليه، فشابه الاسم المعرفة ولا يجوز "زيد هو قال"؛ لأن الماضي لا يشابه الاسم حتى يقال فيه كأنه اسم امتنع دخول اللام عليه، وهذا الذي قاله أيضاً دعوى بلا حجة، وقوله تعالى: ﴿وَمَكْرُ أُولَئِكَ هُوَ يَبُورُ﴾⁽¹⁰⁾ فاطر: (10)⁽²⁵⁾ ليس بنص في كونه فصلاً، لجواز كونه مبتدأ ما بعده خبره، وقوله لا يجوز "زيد هو قال" ليس بشيء، لقوله تعالى: ﴿وَأَنَّهُ هُوَ أَضْحَكَ وَأَبْكَى﴾⁽¹³⁾ وَأَنَّهُ هُوَ أَمَاتٌ وَأَحْيَا⁽¹⁴⁾ النجم (43-44)⁽²⁶⁾.

نلاحظ أن الرضي يسند جواز وقوع الفصل قبل المضارع إلى الماضي، فيكون الماضي سابقاً إلى ذلك، ثم وافقه على ذلك عبد القاهر الجرجاني⁽²⁷⁾ مستدلاً بالآيات التي سبق ذكرها، والراجح هو ما ذهب إليه كل من الماضي وعبد القاهر، أما جوازه قبل الماضي فهو أيضاً صحيح لوروده في القرآن الكريم، وقد أجازته كثير من النحاة، وعلى رأسهم السهيلي كما نص على ذلك، وقد أشار إلى ذلك أيضاً الرضي -كما سبق-.

ويُشترط له في نفسه أمران: أحدهما: أن يكون بصيغة المرفوع، فيمتنع (زيد إياه الفاضل)، و(أنت إياك العالم)، وأما (إنك إياك الفاضل) فجاز على البديل عند البصريين، وعلى التوكيد عند الكوفيين.

والثاني: أن يطابق ما قبله، فلا يجوز (كنت هو الفاضل)، فأما قول جرير بن عطية الخطفي:

وكائن بالأباطح من صديقٍ يراني لو أصبْتُ هو المصابا

وكان قياسه "يراني أنا"، وكذلك الضمير "أنا" في قوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا إِذْ دَخَلْتَ جَنَّتَكَ قُلْتَ مَا شَاءَ اللَّهُ لَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ إِنَّ تَرَنَّا أَقْلَ مِنْكَ مَا لَّا وَوَلَدًا﴾ ﴿٣٦﴾ الكهف (93)، فقيل: ليس هو فصلاً، وإنما هو توكيد للفاعل، وقيل: بل هو فصلٌ، حيث لما كان عند صديقه بمنزلة نفسه؛ حتى كان إذا أصيب كأن صديقه هو قد أصيب فجعل ضمير الصديق بمنزلة ضميره؛ لأنه نفسه في المعنى، وقيل: هو على تقدير مضاف إلى الياء، أي يرى مصابي، والمُصابُ حينئذ مصدرٌ كقولهم جبر الله مُصابك أي مصيبتك، أي يرى مصابي هو المصاب العظيم، يقول السيوطي: "هو" فصل بلفظ الغيبة بعد المفعول الأول، وهو الياء في "يراني" على حذف مضاف، أي مصابي هو المصاب، فحذف المضاف، وأقيم المضاف إليه مقامه، وحمله العسكري⁽²⁸⁾. في "المصباح" على أن "هو" تأكيد للفاعل في "يراني" والمضاف مقدر، و"المصاب" مصدر، أي يظن مصابي المصاب، أي يُحقر كل مصابٍ دونه"⁽²⁹⁾. ومثله في حذف الصفة قوله تعالى: ﴿قَالَ إِنَّهُ يَقُولُ إِنَّهَا بَقَرَةٌ لَّا ذَلُّهُ تُشِيرُ إِلَى الْأَرْضِ وَلَا تَسْقِي الْحَرْثَ مُسَمَّمَةً لَّا شَيْءَ فِيهَا قَالُوا لَئِن جِئْتِ بِالْحَقِّ فَدَبَحُوهَا وَمَا كَادُوا

يَفْعَلُونَ ﴿٧١﴾ البقرة، 71، أي جئت بالواضح، وإلا لكفروا بمفهوم الظرف. وأجازوا (سير يزيد سير) بتقدير الصفة، أي واحد؛ وإلا لم يُفد، وزعم ابن الحاجب أن الإنشاد "لَوْ أُصِيبَ" بإسناد الفعل إلى ضمير الصديق، وأنَّ "هو" توكيد له، أو لضمير "يرى"، قال: إذ لا يقول عاقل: يراني مصابًا إذا أصابني مصيبة⁽³⁰⁾. وقال الدماميني: "الصفة التي أشار إليها [يقصد ابن هشام في عبارته السابقة] إنما قدرها على جعل المصاب مصدرًا لا اسم مفعول، وكلام ابن الحاجب فيما إذا كان المصاب اسم مفعول لا مصدرًا، ولذلك جعله مفعولًا ثانيًا لـ"يرى"، والمفعول الأول هو الياء، ولولا ذلك لما صح بحسب الظاهر، وقلت: والاعتراض الذي أشار إليه ابن الحاجب غير متجه مع الاعتراض عن تقدير الصفة؛ وذلك لأن مبناه على أن يكون مصابًا اسم مفعول نكرة والواقع في البيت ليس نكرة، بل هو معرفٌ بآل، والحصر مستفاد من التركيب، كقولك: زيد هو الفاضل، أي هو الفاضل لا غيره، وكذا المعنى في البيت، أي لو أصبت رأني المصاب، بمعنى أنه لا يرى إلا إياي، دون غيري، كأنه لعظم مكانته عنده وشدة صداقته له يتلاشى عنده مصائب غير صديقه، فلا يرى غيره مصابًا، ولا يرى المصاب إلا إياه مبالغًا، فالمعنى صحيح متجه كما رأيت بدون تقدير صفة⁽³¹⁾. ويروى "يراه" أي يرى نفسه، و"تراه" بالخطاب، ولا إشكال حينئذٍ ولا تقدير، والمصاب حينئذٍ مفعولٌ لا مصدر، ولم يطلع على هاتين الروايتين بعضهم فقال: ولو أنه قال: "يراه" لكان حسنًا، أي يرى الصديق نفسه مصابًا إذا أصبت.

ونحو هذا قوله تعالى: ﴿وَيَرَى الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ الَّذِي أُنزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ هُوَ الْحَقُّ وَيَهْدِي

إِلَى صِرَاطٍ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ ﴿٦﴾ سبأ (6)، فيذكر الإمام الشوكاني "أن الموصول هو المفعول الأول ليرى، والمفعول الثاني "الحق" والضمير "هو" ضمير الفصل، وبالنصب قرأ الجمهور، وقرأ ابن أبي عبيدة بالرفع على أنه خبر الضمير، والجملة في محل نصب على أنها المفعول الثاني، وهي لغة تميم، فإنهم يرفعون ما بعد ضمير الفصل، ويجعلون ما هو فصل عند غيرهم مبتدأ، قاله أبو عمر الجرمي، وزعم الفراء أن الاختيار الرفع وخالفه غيره، وقالوا: النصب أكثر⁽³²⁾.

ففي حالة النصب -وهو الكثير كما يذكر النحاة- يفهم جواز وقوع ضمير الفصل بين الفعل ومعموله المنصوب، بخلاف ما يشترطه البعض من حصره بين المبتدأ أو ما أصله المبتدأ والخبر،

وتبقى دلالة ضمير الفصل قائمة في هذه الحالة، وهي إفادة حصر الحق في القرآن حصراً إضافياً، أي لا ما يقوله المشركون مما يعارضون به القرآن، ويجوز أيضاً أن يفيد قصراً حقيقياً ادعائياً، أي قصر الحقيّة المحض عليه؛ لأن غيره من الكتب خلط حقها بباطل⁽³³⁾.

فلاحظ أن وقوع ضمير الفصل بعد الفعل جائز، وقد جاء في أكثر من موضع من القرآن الكريم، فبالإضافة إلى ما سبق، ورد في سورة آل عمران قوله تعالى: ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْخُلُونَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَيْرًا لَّهُمْ بَلْ هُوَ شَرٌّ لَّهُمْ سَيُطَوَّقُونَ مَا بَخُلُوا بِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَاللَّهُ مِيرَاثُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾ آل عمران (180)، فيذكر الإمام الرازي أن "هو" في: {هُوَ خَيْرًا لَّهُمْ} يسميه البصريون فصلاً، والكوفيون عماداً؛ وذلك لأنه لما ذكر «يبخلون» فهو بمنزلة ما إذا ذكر البخل، فكأنه قيل: ولا يحسبن الذين يبخلون البخل خيراً لهم، وتحقيق القول فيه أن للمبتدأ حقيقة، وللخبر حقيقة، وكون حقيقة المبتدأ موصوفاً بحقيقة الخبر أمر زائد على حقيقة المبتدأ وحقيقة الخبر، فإذا كانت هذه الموصوفية أمراً زائداً على الذاتين فلا بد من صيغة ثالثة دالة على هذه الموصوفية وهي كلمة «هو»⁽³⁴⁾. ويقول ابن عاشور: وقوله: {هو خيراً لهم}، قال الزمخشري: (هو) ضمير فصل، وقد بينى كلامه على أنّ ضمير الفصل لا يختصّ بالوقوع مع الأفعال التي تطلب اسماً وخبراً، ونقل الطيبي عن الزجاج أنه قال: زعم سيبويه أنه إنّما يكون فصلاً مع المبتدأ والخبر، فلا يصحّ أن يكون هنا ضمير فصل؛ ولذلك حكى أبو البقاء فيه وجهين: أحدهما أن يكون (هو) ضميراً واقعاً موقع المفعول الأول على أنه من إنابة ضمير الرفع عن ضمير النصب، ولعلّ الذي حسّنه أنّ المعاد غير مذكور فلا يهتدى إليه بضمير النصب، بخلاف ضمير الرفع لأنّه كالعمدة في الكلام، وعلى كلّ تقدير فالضمير عائد على البخل المستفاد من {يبخلون}⁽³⁵⁾.

كما يذكر ابن عادل في الآية نفسها: أن "هو" فيه وجهان: الأول: أنه فصل بين مفعولي "يَحْسَبَنَّ". والثاني -قاله أبو البقاء-: أنه توكيد، وهو خطأ؛ لأنّ المضمراً لا يؤكّد المظهر. والمفعول الأول اسم مظهر، ولكنه حذف -كما تقدم- وبعضهم يُعبر عنه، فيقول: أُضْمِر المفعول الأول، يعني حذف فلا يعبر عنه بهذه العبارة.

و"هو" - في هذه المسألة- تتعين فصليته؛ لأنه لا يخلو إمّا أن يكون مبتدأ، أو بدلاً، أو توكيداً، والأول مُنتفٍ؛ لنصب ما بعده -وهو خير- وكذلك الثاني؛ لأنه كان يلزم أن يوافق ما قبله في الإعراب، فكان ينبغي أن يقال: إياه، لا "هُوَ" وكذلك الثالث، كما تقدم.

أما قراءة الجماعة، فيجوز أن يكون الفعلُ مُسندًا إلى ضميرِ غائبٍ، إما الرسولُ، أو حاسب ما، ويجوز أن يكون مسندًا إلى الذين؛ فإن كان مسندًا إلى ضميرِ غائبٍ، فـ "الذِينَ" مفعول أولٌ، على حذف مضافٍ، أي: بُخلَ الذين، والتقدير: ولا يحسبن الرسولَ -أو أحد- بُخلَ الذين يبخلون خيرًا لأنفسهم. وهُوَ "فصلٌ- كما تقدم- فتتحد القراءتان معنى وتخريجًا. وإن كان مسندًا إلى "الذِينَ" ففي المفعول الأول وجهان:

أحدهما: أنه محذوف؛ لدلالة "يَبْخُلُونَ" عليه، كأنه قيل: ولا يحسبن الباخلون بُخلهم هو خيرًا لهم، و"هو" فصلٌ. يقول ابن عطية: " وإعراب قوله تعالى: الذِينَ يَبْخُلُونَ رفع في قراءة من قرأ «يحسبن» بالياء من أسفل والمفعول الأول مقدر بالصلة تقديره «ولا يحسبن الذين يبخلون بما آتاهم من فضله بخلهم هو خيرًا»، والمفعول الثاني خيرًا، وهو فاصلة وهي العماد عند الكوفيين، ودل قوله: يَبْخُلُونَ على هذا البخل المقدر كما دل السفه على السفه في قول الشاعر:

إِذَا نُهِىَ السَّفِيهُ جَرَى إِلَيْهِ وَخَالَفَ وَالسَّفِيهُ إِلَى خِلَافٍ

أي: جرى إلى السفه. " قال أبو حيان: " وليست الدلالةُ فيهما سواء، لوجهين:

أحدهما: أن الدالَّ في الآية هو الفعلُ، وفي البيتِ هُوَ اسمُ الفاعلِ، ودلالةُ الفعلِ على المصدرِ أقوى من دلالةِ اسمِ الفاعلِ، ولذلك كثر إضمار المصدرِ؛ لدلالةِ الفعلِ عليه -في القرآن وكلام العرب- ولم تؤثر دلالةُ اسمِ الفاعلِ على المصدرِ، إنما جاء في هذا البيتِ، أو في غيره، إن وُجد، أن في الآية حَذْفًا لظاهرٍ؛ إذ قَدَّرُوا المحذوف "بخلهم" وأما في البيت فهو إضمارٌ لا حذفٌ⁽³⁶⁾.

وقد " اختلفوا في وقوع ضمير الفصل بين الحال وصاحبها، فمنعه الجمهور، وحكى الأخفش

مجيء ذلك عن العرب . ومن قرأ قوله تعالى: ﴿ وَجَاءَهُ قَوْمُهُ يُهْرَعُونَ إِلَيْهِ وَمِنْ قَبْلُ كَانُوا يَعْمَلُونَ

السِّنَاتِ قَالَ يَقَوْمٌ هَوْلَاءَ بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ فَاتَّقُوا اللَّهَ وَلَا تَحْزُونِ فِي ضَيْفِي أَلَيْسَ مِنْكُمْ رَجُلٌ رَشِيدٌ

﴿٧٨﴾ هود 78، بنصب "أطهر" لا حن. ويقول: إن الجمهور قرأ الآية برفع "أطهر"، وقرأ الحسن وزيد بن علي وعيسى بن عمر وسعيد بن جبير ومحمد بن مروان السدي: "أطهر" بالنصب...، وخرجت هذه القراءة على الحال، فقيل: "هؤلاء" مبتدأ و"بناتي هن" مبتدأ وخبر، في موضع خبر "هؤلاء"، وروي هذا عن المبرد وقيل: "هؤلاء بناتي" مبتدأ وخبر، و"هن" مبتدأ، و"لكم" خبره...، وقيل: "هؤلاء بناتي" مبتدأ وخبر، و"هن" فصل، وُرِدَ بأن الفصل لا يقع إلا بين جزأي الجملة، ولا يقع بين الحال وذو الحال، وقد أجاز ذلك بعضهم، وادعى السماع عن العرب، لكنه قليل.⁽³⁷⁾

وقد رد ابن هشام على من خرج قراءة "أطهر" بالنصب على الحال، أن فيه نظراً؛ لأن الحال لا تتقدم على عاملها الظرفي عند أكثرهم⁽³⁸⁾. ويذكر الشمي أن الصفاقي في إعرابه، جعل "هن" مبتدأ و"لكم" خبره، وأطهر حال، والعامل ما في "هن" من معنى التوكيد، بتكرير المعنى وقيل: "لكم" بما فيه من معنى الاستقرار⁽³⁹⁾.

ويذكر الزمخشري أن سببويه ضعف النصب في "أطهر" ولحنه أبو عمرو بن العلاء؛ وذلك أن انتصابه على أن يجعل حالا قد عمل فيها ما في "هؤلاء" من معنى الفعل، أو ينصب "هؤلاء" بفعل مضمر، كأنه قيل: خذ هؤلاء، و"بناتي" بدل، ويعمل هذا المضمر في الحال، و"هن" فصل، وهذا لا يجوز؛ لأن الفصل مختص بالوقوع بين جزأي الجملة، ولا يقع بين الحال وذو الحال، وقد خرج له وجه لا يكون "هن" فيه فصلاً، وذلك أن يكون "هؤلاء" مبتدأ، و"بناتي هن" جملة في موضع خبر المبتدأ، كقولك: هذا أخي هو، ويكون "أطهر" حالا⁽⁴⁰⁾.

والآن نختم هذا المبحث بتناول المواضع التي تتعدد فيها الوظيفة الإعرابية لضمير الفصل، فسببويه يجوز أن يقع ضمير الفصل توكيداً أو فصلاً في بعض المواضع، كقوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا إِذْ دَخَلْتَ جَنَّتَكَ قُلْتَ مَا شَاءَ اللَّهُ لَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ إِنَّ تَرْنًا أَقَلَّ مِنْكَ مَالًا وَوَلَدًا﴾ ﴿٣٩﴾ الكهف. 39. فيجوز عدّ الضمير "أنا" فصلاً أو صفة، وكذلك آية المزمّل رقم (20) كما سبق توضيحها⁽⁴¹⁾. ويذكر الدماميني أنه يحتمل في نحو قوله تعالى: ﴿مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَا أَمَرْتَنِي بِهِ أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمْ وَكُنْتُ عَلَيْهِمْ

شَهِيدًا مَا دُمْتُ فِيهِمْ فَلَمَّا تَوَفَّيْتَنِي كُنْتُ أَنْتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ وَأَنْتَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ ﴿١١٧﴾ المائدة 117،
الفصلية والتوكيد دون الابتداء؛ لانتصاب ما بعده. وفي نحو قوله تعالى: ﴿وَإِنَّا لَنَحْنُ الصَّافُونَ ﴿١٣٥﴾﴾
الصفات. 165 ونحو: "زيد هو العالم" و"إن عمرا هو الفاضل" الفصلية والابتداء، دون التوكيد؛
لدخول اللام في الأولى، ولكون ما قبله ظاهر في الثانية والثالثة، ولا يؤكد الظاهر بالمضمير؛ لأنه
ضعيف، والظاهر قوي. ووهم أبو البقاء فأجاز في قوله تعالى: ﴿إِنَّ شَانِئَكَ هُوَ الْأَبْتَرُ ﴿٣﴾﴾
الكوثر 3، التوكيد، وقد يريد أنه توكيد لمضمير مستتر في "شانئك" لا لنفس "شانئك". ويحتمل
الثلاثة في نحو: "أنت أنت الفاضل"، ونحو قوله تعالى: ﴿يَوْمَ يَجْمَعُ اللَّهُ الرُّسُلَ فَيَقُولُ مَاذَا
أُحْبَبْتُمْ قَالُوا لَا عِلْمَ لَنَا إِنَّكَ أَنْتَ عَلَّمُ الْغُيُوبِ ﴿١٦١﴾﴾ المائدة 109. ومن أجاز إبدال الضمير
من الظاهر أجاز في نحو: "إن زيدا هو الفاضل" البديلية، ووهم أبو البقاء فأجاز في قوله تعالى: {
تَجِدُوهُ عِنْدَ اللَّهِ هُوَ خَيْرٌ} المزملة (20)، كونه بدلا من الضمير المنصوب. وفي الحديث: "كل مولود
يولد على الفطرة حتى يكون أبواه هما اللذان يهودانه أو ينصرانه" (42) "إن قدر في "يكون" ضمير لـ
"كل" فـ "أبواه" مبتدأ، وقوله: "هما" إما مبتدأ ثان وخبره "اللذان" والجملة خبر "أبواه"، وإما
فصل، وإما بدل من أبواه، إذا أجزنا إبدال الضمير من الظاهر، و"اللذان" خبر "أبواه"، وإن قدر
"يكون" خاليا من الضمير، فأبواه اسم "يكون" و"هما" مبتدأ أو فصل.

المبحث الثاني: الوظائف الدلالية

قبل أن نبدأ الحديث عن وظائف ضمير الفصل الدلالية نشير إلى وظيفته التركيبية، التي
هي أساس مقصده، وسبب تسميته بالفصل، وقد عدها ابن هشام الفائدة الأولى من فوائده،
وصنفها على أنها لفظية، وتكمن في الإعلام عن الأمر بأن ما بعده خبر لا تابع، ولهذا سمي فصلا؛
لأنه فصل بين الخبر والتابع (43)، وأكثر النحويين يقتصر على هذه الفائدة، وذكر التابع أولى من
ذكر أكثرهم الصفة، لوقوع الفصل في نحو قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا تَوَفَّيْتَنِي كُنْتُ أَنْتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ
وَأَنْتَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ ﴿١١٧﴾﴾ المائدة (44)، والضمائر لا توصف.

ويذكر الشّمني في حاشيته أن سبب تسميته فصلا عند المتأخرين؛ لأنه فصل بين كون ما بعده نعنا وكونه خبرا؛ لأنك إذا قلت: زيد القائم، جاز أن يتوهم السامع كون القائم صفة فينتظر الخبر فجئت بالفصل لتعين كونه خبرا لا صفة، وقال الخليل وسيبويه: سمي فصلا لفصله الاسم الذي قبله عما بعده بدلالته على أنه ليس من تمامه بل هو خبره⁽⁴⁵⁾. وأما الوظائف الدلالية فتتمثل في:

أولا: الحصر والقصر

توطئة:

يعد الحصر والقصر من أهم أبواب علم المعاني، وحاصل معنى القصر راجع إلى تخصيص الموصوف عند السامع بوصف دون ثانٍ، كقولك: زيد شاعرا لا منجم، لمن اعتقده شاعرا ومنجما، أو قولك: زيد قائم لا قاعد، لمن يتوهم زيدا على أحد الوصفين، من غير ترجيح، ويسمى هذا قصر أفراد، بمعنى أنه يزيل شركة الثاني، أو يوصف مكان آخر، كقولك لمن يعتقد زيدا منجما لا شاعرا: ما زيد منجم بل شاعر، أو زيد شاعرا لا منجم، ويسمى قصر قلب، بمعنى أن المتكلم يقلب فيه حكم السامع، أو إلى تخصيص الوصف بموصوف قصر أفراد، كقولك: ما شاعر إلا زيد، لمن يعتقد زيدا شاعرا، لكن يدعي شاعرا آخر، أو قولك: ما قائم إلا زيد، لمن يعتقد قائمين أو أكثر في جهة من الجهات المعينة، أو قصر قلب، كقولك: ما شاعر إلا زيد، لمن يعتقد أن شاعرا في قبيلة معينة، أو طرف معين، لكنه يقول: ما زيد هناك بشاعر.

وللقصر طرق مختلفة، منها:

1. العطف بـ "بل" أو "لا" النافية، نحو زيد شاعرا لا كاتب، وما عمرو شاعر بل زيد.
2. النفي والاستثناء، نحو: ليس زيد إلا شاعرا، أو ما زيد إلا شاعر، أو إن زيد إلا شاعر، وما زيد إلا قائم، وقوله تعالى: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ﴾⁽¹¹³⁾ آل عمران 144 وقوله تعالى: ﴿إِنْ حِسَابُهُمْ إِلَّا عَلَىٰ رَبِّي لَو تَشْعُرُونَ﴾⁽¹¹⁴⁾ الشعراء 113.

3- استعمال "إنما" كقولك: إنما زيد جاء، وإنما زيد يجيء، لمن يردده بين المجيء والذهاب من غير ترجيح لأحدهما، والسبب في إفادة "إنما" معنى القصر هو تضمنه معنى: ما وإلا، كقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ وَالْدَّمَ وَالْخَنِزِيرَ وَمَا أُهْلَ بِهِ لِغَيْرِ اللَّهِ فَمَنْ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ البقرة: 173.

4- التقديم، كقولهم: تميمي أنا، وقائم هو، وزيدا ضربت.⁽⁴⁶⁾

5- ضمير الفصل، الذي هو موضوع الدراسة، فيذكر صاحب "مواهب الفتاح" أن ضمير الفصل يؤتى به بعد المسند إليه، وهو في اللفظ مطابق له، ولأنه على القول بأن له محلا من الإعراب، وأنه ضمير حقيقة عبارة عن المسند إليه، وأما على القول بأنه صورة ضمير، ولا محل له من الإعراب فلا يتجه هذا، فلا يقال اقترانه باللام في نحو قولنا: إن زيدا لهو القائم، يدل على أنه من حيز المسند؛ لأننا نقول دخول اللام عليه لكونه توطئة للمسند، لا لكونه عبارة عنه، بدليل أن من أعربه أعربه مبتدأ، أو لأنه معرفة صورة؛ فلا يناسب الخبر الذي الأصل فيه أن يكون نكرة، فلتخصيصه بالمسند - بمعنى جعل المسند مختصا بالمسند إليه بحيث لا يتعداه إلى مسند له آخر كقولنا: زيد هو الساعي في حاجتك، فذكر ضمير الفصل ليفيد أن المسند وهو "الساعي" مخصوص بالمسند إليه، وهو زيد بحيث لا يتعداه إلى أن يكون غير ساع.⁽⁴⁷⁾

ومن صور التخصيص في القرآن الكريم قوله تعالى: ﴿أَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ هُوَ يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ وَيَأْخُذُ الصَّدَقَاتِ وَأَنَّ اللَّهَ هُوَ التَّوَابُ الرَّحِيمُ﴾ التوبة: 104، فقد أفاد التخصيص، عن طريق قصر المسند على المسند إليه.

إن من طرق الحصر والقصر: ضمير الفصل، نحو: "فإن الله هو الولي" من قوله تعالى: ﴿أَمَّا اتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ فَأَلَّهُ هُوَ الْوَلِيُّ وَهُوَ يُحْيِي الْمَوْتِ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ الشورى: 9، وقوله تعالى: ﴿إِنَّ هَذَا لَهُوَ الْقَصَصُ الْحَقُّ وَمَا مِنْ إِلَهٍ إِلَّا اللَّهُ وَإِنَّ اللَّهَ لَهُوَ الْعَزِيزُ

الْحَكِيمُ ﴿٦٢﴾ آل عمران: 62. وممن ذكر أنه للحصر البيانون في بحث المسند إليه. واستدل له السهيلي بأنه أتى به في كل موضع ادعي فيه نسبة ذلك المعنى إلى غير الله، ولم يؤت به حيث لم يدع، كما في قوله تعالى: ﴿وَأَنَّهُ هُوَ أَضْحَكَكَ وَأَبْكَى﴾ ﴿٤٣﴾ النجم، إلى آخر الآيات.

وقد استنبطت دلالاته على الحصر من قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا تَوَفَّيْتَنِي كُنْتُ أَنْتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ وَأَنْتَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ﴾ ﴿١١٧﴾ المائدة؛ لأنه لو لم يكن للحصر لما حسن؛ لأن الله لم يزل رقيباً عليهم، وإنما الذي حصل بتوفيه أنه لم يبق لهم رقيب غير الله تعالى، فيكون "أنت" ضمير فصل، و "الرقيب" خبر كان، وخرَجَ الضمير هنا أيضا على أنه ضمير مؤكد للضمير المتصل بالفعل كان، ولا فصل. ومنه قوله تعالى: ﴿لَا يَسْتَوِي أَصْحَابُ النَّارِ وَأَصْحَابُ الْجَنَّةِ أَصْحَابُ الْجَنَّةِ هُمُ الْفَائِزُونَ﴾ ﴿٣٠﴾ الحشر 20، فإنه ذكر لتبيين عدم الاستواء، وذلك لا يحسن إلا بأن يكون الضمير للاختصاص.⁽⁴⁸⁾

وقد يجتمع في إفادة ضمير الفصل القصر والتأكيد معاً، كقوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يَنْقُضُونَ عَهْدَ اللَّهِ مِنْ بَعْدِ مِيثَاقِهِ وَيَقْطَعُونَ مَا أَمَرَ اللَّهُ بِهِ أَنْ يُوصَلَ وَيُفْسِدُونَ فِي الْأَرْضِ أُولَٰئِكَ هُمُ الْخَاسِرُونَ﴾ ﴿٢٧﴾ البقرة 27، وقوله تعالى: ﴿لِيَحْمِزَ اللَّهُ الْخَبِيثَ مِنَ الطَّيِّبِ وَيَجْعَلَ الْخَبِيثَ بَعْضُهُ عَلَىٰ بَعْضٍ فَيَرْكُمَهُ جَمِيعًا فَيَجْعَلَهُ فِي جَهَنَّمَ أُولَٰئِكَ هُمُ الْخَاسِرُونَ﴾ ﴿٢٧﴾ الأنفال 37، وقوله تعالى: ﴿لَا جَرَمَ لَهُمْ فِي الْآخِرَةِ هُمُ الْخَاسِرُونَ﴾ ﴿١١٩﴾ النحل: 109.

ويشير ابن عاشور في تفسير قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ وَأَنَّ مَا يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ هُوَ الْبَاطِلُ وَأَنَّ اللَّهَ هُوَ الْعَلِيُّ الْكَبِيرُ﴾ ﴿٦٢﴾ الحج 62، إلى أن القصر في "هو الحق" المستفاد من ضمير الفصل قصر حقيقي، وأما القصر في قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ وَأَنَّ مَا يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ هُوَ الْبَاطِلُ وَأَنَّ اللَّهَ هُوَ الْعَلِيُّ الْكَبِيرُ﴾ ﴿٣٠﴾ لقمان: 30. المستفاد من ضمير الفصل فهو قصر ادعائي؛ لعدم الاعتداد بباطل غيره، حتى كأنه ليس من الباطل، وهذا مبالغة في تحقيق

أصنامهم؛ لأن المقام مقام مفاضلة وتوعد، وإلا فأصنام وأوثان غير العرب باطل أيضا، كما أن الآية نفسها تضمنت ضمير فصل آخر، وذلك في قوله تعالى ﴿وَأَنَّ اللَّهَ هُوَ الْعَلِيُّ الْكَبِيرُ﴾ ﴿٣٥﴾ فهو العلي دون غيره مما تعبدونها، وليس لها كمال ولا قدرة ببرهان المشاهدة⁽⁴⁹⁾.

كما يذكر في قوله تعالى: ﴿لَهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَإِنَّ اللَّهَ لَهُ الْغَنِيُّ﴾

الْحَمِيدُ ﴿٦٤﴾ الحج 64. أن ضمير الفصل أفاد أنه المختص بوصف الغني دون غيره من المعبودات الباطلة، وبأنه المختص بالمحمودية، فإن العرب لم يكونوا يوجهون الحمد لغير الله تعالى، وأكد الحصر بحرف التوكيد وبلاد الابتداء تحقيقا لنسبة القصر إلى المقصور، كقول عمرو بن معد يكرب: "إني أنا الموت"، وهذا التأكيد لتنزيل تحققهم اختصاصه بالغنى أو المحمودية منزلة الشك أو الإنكار؛ لأنهم لم يجروا على موجب علمهم حين عبدوا غيره، وإنما يعبد من وصفه الغنى⁽⁵⁰⁾.

فنلاحظ من خلال سياقات الآيات السابقة، وبقية الآيات التي على نسقها أن الإتيان بضمير الفصل بين المبتدأ والخبر، أو ما أصله المبتدأ والخبر كما في آية "النحل"، وتعريف الخبر الذي هو هنا "الخاسرون" ب(ال) إنما يفيد القصر والتأكيد، فهؤلاء لا غيرهم هم الخاسرون حقا، وهم أولى من يسمون خاسرين، فإنه لم يقل: فأولئك خاسرون، أو من الخاسرين، ولو قال لأفاد أن خسارتهم قد تكون قليلة أو قد يشاركون فيها غيرهم بل قال: { فأولئك هم الخاسرون } للدلالة على أنهم هم الخاسرون، وهم المتصفون بالخسارة إلى الحد الأقصى. جاء في روح المعاني في تفسير آية المنافقين: "وفي التعريف بالإشارة والحصر للخسران فيهم، وفي تكرار الإسناد وتوسيط ضمير الفصل ما لا يخفى من المبالغة"⁽⁵¹⁾.

ثانياً: وظيفة التوكيد

سبق أن أوضحنا أن مهمة ضمير الفصل الأساسية تتوزع بين الجانب النحوي الصناعي والجانب الدلالي، فأما الجانب النحوي فيمكن في رفع الإبهام وإزالة اللبس، بسبب دلالته على أن

الاسم بعده هو الخبر لما قبله من مبتدأ، أو ما أصله المبتدأ، وليس صفة لما قبله، ولا بدلا، ولا غيرهما من التوابع والمكملات التي ليست أصيلة في المعنى والتركيب الأساسي، لكنه قد يقع أحيانا بين ما لا يحتمل شكا ولا لبسا، مما لا يستدعي -تركيبا ولا دلالة- الحصر "الاختصاص"، وفي هذه الحالة يكون الغرض منه مجرد تقوية الاسم السابق، وتأكيد معناه، والغالب أن يكون الاسم السابق ضميرا، كقوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا إِذْ دَخَلْتَ جَنَّتِكَ قُلْتَ مَا شَاءَ اللَّهُ لَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ إِنْ تَرَنْ أَنَا أَقْلَ مِنْكَ مَا لَوْ وُلِدَا﴾ ﴿٣٦﴾ الكهف 39، وكقوله تعالى: ﴿فَلَمَّا تَوَفَّيْتَنِي كُنْتُ أَنْتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ وَأَنْتَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ﴾ ﴿١١٧﴾ المائدة 117، وقوله تعالى: ﴿وَكَمْ أَهْلَكْنَا مِنْ قَوْمٍ لَمْ يَكُنْ مِنْهُمْ لَكَ حِسَابٌ﴾ ﴿٥٨﴾ القصص 58، ففي آية الكهف جاء الضمير "أنا" إما مؤكدا لياء المتكلم، أو ضمير فصل بين مفعولي الرؤية، إن جعلت الرؤية علمية، فيكون ياء المتكلم مفعولا أول، و"أقل" ثانيهما، أو تكون "أقل" حالا إذا جعلت الرؤية بصرية، فيكون "أنا" حينئذ تأكيدا لا غير؛ لأن شرط كونه ضمير فصل توسطه بين المبتدأ والخبر، أو ما أصله المبتدأ والخبر، وقرئ "أقل" بالرفع خبرا لأنا، والجملة مفعول ثان للرؤية أو حال⁽⁵²⁾. وفي المائدة توسط ضمير الفصل "أنت" بين تاء المخاطب، و"الرقيب"، مع أن كلمة "الرقيب" منصوبة؛ لأنها خبر (كان) ولا يصح أن تكون صفة للتاء؛ لأن الضمير لا يوصف -كما سبق-. وكقوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالُوا اللَّهُمَّ إِنْ كَانَ هَذَا هُوَ الْحَقُّ مِنْ عِنْدِكَ فَأَمْطِرْ عَلَيْنَا حِجَابًا مِنَ السَّمَاءِ وَأُنزِلْ عَلَيْنَا مَائِدًا مِنَ السَّمَاءِ﴾ ﴿٣٢﴾ الأنفال 32، ف"هو" ضمير فصل يقتضي تقوية الخبر، أي إن كان هذا هو حقا ومن عندك بلا شك، وتعريف المسند بلام الجنس يقتضي الحصر فاجتمع في التركيب توكيد وحصر، وذلك تعبيرهم يحكون به أقوال القرآن المنوّهة بصدقه، كقوله تعالى: ﴿إِنَّ هَذَا هُوَ الْقَصَصُ الْحَقُّ وَمَا مِنْ إِلَهٍ إِلَّا اللَّهُ وَإِنَّ اللَّهَ لَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ ﴿١٢١﴾ آل عمران، وهم إنما أرادوا إن كان القرآن حقا ولا

داعي لهم إلى نفي قوة حقيقته ولا نفي انحصار الحقيقة فيه، وإن كان ذلك لازماً لكونه حقاً؛ لأنه إذا كان حقاً كان ما هم عليه باطلاً؛ فصح اعتبار انحصار الحقيقة فيه انحصاراً إضافياً، إلا أنه لا داعي إليه لولا أنهم أرادوا حكاية الكلام الذي يبطلونه.⁽⁵³⁾

أما آية القصص فتوسط ضمير الفصل "نحن" بين كلمتي "نا" و"الوارثين"، مع أن كلمة "الوارثين" خبر كان منصوبة، ولا يصح أن تكون صفة، إذ لا يوجد موصوف غير "نا" التي هي ضمير، والضمير لا يوصف.

وكقوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ جَعَلَ لَكُم مِّنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَكُونُوا مِنْهَا حَفَظَةً وَرَزَقَكُم مِّنَ الْطَّيِّبَاتِ أَلْبَابًا يُؤْمِنُونَ وَبِنِعْمَتِ اللَّهِ هُمْ يَكْفُرُونَ ﴿٧٢﴾ النحل 72. فالضمير "هم" ضمير فصل لتأكيد الحكم بكفرانهم النعمة؛ لأن كفران النعمة أخفى من الإيمان بالباطل؛ لأن الكفران يتعلق بحالات القلب، فاجتمع في هذه الجملة تأكيدان: التأكيد الذي أفاده التقديم، والتأكيد الذي أفاده ضمير الفصل.

وكقوله تعالى: ﴿أَدْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحُكْمِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَجَدَلْهُمْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِمَنْ ضَلَّ عَنْ سَبِيلِهِ وَهُوَ أَعْلَمُ بِالْمُهْتَدِينَ ﴿١٣٥﴾ النحل 125، ف"هو" ضمير فصل للتأكيد، فقد أكد الخبر للاهتمام به، وقد أفاد التأكيد، واستغنى به عن "إن" التي هي في مقام التعليل، وليست إلا للمجرد الاهتمام، وهي قائمة مقام فاء التفرع على ما أفاده "عبد القاهر الجرجاني" في دلائل الإعجاز، فإن إفادتها التأكيد هنا مستغنى عنها بوجود ضمير الفصل في الجملة المفيدة لقصر الصفة على الموصوف⁽⁵⁴⁾، فإن القصر تأكيد على تأكيد.

وكقوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَيَنْظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الَّذِينَ كَانُوا مِن قَبْلِهِمْ كَانُوا هُمْ أَشَدَّ مِنْهُمْ قُوَّةً وَءَاثَارًا فِي الْأَرْضِ فَأَخَذَهُمُ اللَّهُ بِذُنُوبِهِمْ وَمَا كَانَ لَهُم مِّنَ اللَّهِ مِن وَّاقٍ ﴿٢١﴾ غافر 21.

فالضمير المنفصل "هم" تأكيد للضمير المتصل قبله (الواو)، وجوز كونه ضمير فصل ولا يتعين وقوعه بين معرفتين -كما يشترط بعض النحاة- فقد أجاز الجرجاني وقوع المضارع بعده، كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّهُ هُوَ بَدِيٌّ وَيُعِيدُ﴾ ﴿١٣﴾ البروج: 13. نعم الأصل الأكثر فيه ذلك، على أن أفعال التفضيل الواقع بعده من الداخلة على المفضل عليه مضارع للمعرفة لفظاً في عدم دخول "ال" عليه ومعنى؛ لأن المراد به الأفضل باعتبار أفضلية معينة⁽⁵⁵⁾.

وقد ذكر ابن عاشور أن ضمير الفصل قد يأتي لمجرد التأكيد، دون أن يفيد أي حصر أو اختصاص، كما هو الأصل فيه، حيث إن المقام والسياق لا يستدعيان ذلك، كما في قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ لَا يُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ بِالْآخِرَةِ هُمْ كَافِرُونَ﴾ ﴿٧﴾ فصلت: 7.

فضمير الفصل لا يفيد هنا إلا توكيد الحكم ويشبهه أن يكون هنا توكيدا لفظيا لا ضمير فصل، ومثله قوله تعالى: ﴿إِنِّي تَرَكْتُ مِلَّةَ قَوْمٍ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَهُمْ بِالْآخِرَةِ هُمْ كَافِرُونَ﴾ ﴿٣٧﴾ يوسف: (57).

ويذكر صاحب حاشية الصبان أن ضمير الفصل قد يكون لمجرد التأكيد إذا كان في الكلام ما يفيد قصر المسند على المسند إليه، كقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ هُوَ الرَّزَّاقُ ذُو الْقُوَّةِ الْمَتِينُ﴾ ﴿٥٨﴾ الذاريات 58. أي لا رزاق إلا هو، أو قصر المسند إليه على المسند نحو: "الكرم هو التقوى"، أي لا كرم إلا التقوى.

وتعد دلالة التوكيد أهم قصد يقوم به ضمير الفصل، نحو قوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ عَلَى هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ ﴿٥٠﴾ البقرة 5، ف"هو" ضمير فصل لا محل له من الإعراب، أو بدل، وفائدة الفصل الفرق بين الخبر والتابع، ولهذا سمي فصلا، ويفيد أيضا التوكيد.

وإدخال "هو" في مثل هذا التركيب أحسن؛ لأنه محل تأكيد ورفع توهم من يتشكك في المسند إليه الخبر أو من ينازع فيه، أو من يتوهم التشريك فيه، ألا ترى إلى قوله تعالى: ﴿وَأَنَّ إِلَى

رَبِّكَ الْمُنْتَهَى ﴿٤٢﴾ وَأَنَّهُ هُوَ أَضْحَكَ وَأَبْكَى ﴿٤٣﴾ وَأَنَّهُ هُوَ أَمَاتَ وَأَحْيَا ﴿٤٤﴾ وَأَنَّهُ خَلَقَ
الزَّوْجَيْنِ الذَّكَرَ وَالْأُنثَى ﴿٤٥﴾ النجم: 42 - 45. كيف أثبت "هو": دلالة على ما ذكر ولم يأت
به في نسبة خلق الزوجين وإهلاك عاد، إذ لا يتوهم إسناد ذلك إلى غير الله تعالى ولا الشراكة
فيه، وأما الإضحاك والإبكاء والإماتة والإحياء والإغناء، فقد يدعي ذلك أو الشراكة فيه متوافق
كذاب كنمرود، وأما قوله تعالى: ﴿وَأَنَّهُ هُوَ رَبُّ الشَّعْرَى﴾ ﴿٤٦﴾ النجم: 49. فدخل "هو" للإعلام بأن
الله هو رب النجم، وإن كان رب كل شيء؛ لأن هذا النجم عبد من دون الله واتخذ إليها فأتى بـ"هو"
لينبه بأن الله هو رب لهذا المعبود، فكيف يتخذ من دونه إليها⁽⁵⁸⁾.

وعندما يجتمع في الآية الواحدة أكثر من أسلوب تأكيد، ويكون غرض الحصر والقصر غير
مراد، يسمى بعض النحاة وظيفته في مثل هذه التراكيب "التقوية أو التوكيد"؛ لأن غرض التأكيد
قد تحقق من طريق آخر، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿وَقَدْ أَحْسَنَ بِي إِذْ أَخْرَجَنِي مِنَ السِّجْنِ وَجَاءَ
بِكُمْ مِنَ الْبَدْوِ مِنْ بَعْدِ أَنْ تَزَعَ الشَّيْطَانُ بَيْنِي وَبَيْنَ إِخْوَتِي إِنَّ رَبِّي لَطِيفٌ لِمَا يَشَاءُ إِنَّهُ هُوَ
الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ﴾ ﴿١٠٠﴾ يوسف 100. فالضمير "هو" ضمير فصل للتقوية⁽⁵⁹⁾، أما التوكيد فقد
حصل بـ"إن". وكقوله تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نُحْيِي الْمَوْتَى وَنَكْتُبُ مَا قَدَّمُوا وَءَاتَاهُمْ كُلَّ شَيْءٍ
أَحْصَيْنَاهُ فِي إِمَامٍ مُّبِينٍ﴾ ﴿١١﴾ يس: 12.

وقد ذكر "الزركشي" في البرهان أن الفصل من طرق التأكيد، فهو من مؤكدات الجملة،
وقد نص سيبويه على أنه يفيد التوكيد، وقال في قوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا إِذْ دَخَلْتَ جَنَّتَكَ قُلْتَ مَا شَاءَ
اللَّهُ لَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ إِنَّ تَرْنًا أَنَا أَقَلُّ مِنْكَ مَالًا وَوَلَدًا﴾ ﴿٣٣﴾ الكهف، 39: أنا "وصف للياء في "ترن" يزيد
تأكيدا وهذا صحيح؛ لأن المضمرة يؤكد الضمير، وأما توكيد المظهر بالمضمرة فلم يعهد، ولهذا سماه
بعضهم دعامة؛ لأنه يدعم به الكلام، أي يقويه. ولهذا لا يجاء مع التوكيد. لأنه لا يجتمع مع
ألفاظ التوكيد المعروفة. فلا يقال: زيد نفسه هو الفاضل، ووافق على ذلك ابن الحاجب في شرح
المفصل، وخالف في أماليه، فقال: ضمير الفصل ليس توكيدا؛ لأنه لو كان توكيدا، لكان توكيدا

لفظيا أو معنويا، ولا يجوز أن يكون لفظيا؛ لأن اللفظي إعادة اللفظ كزيد، أو معناه ك "قمت أنا"، والفصل ليس هو المسند إليه ولا معناه؛ لأنه ليس مكنيا عن المسند إليه ولا مفسرا، ولا جائزا أن يكون معنويا؛ لأن ألفاظ التوكيد المعنوي محصورة كالنفس والعين، وهذا منه نفي للتوكيد الصناعي، وليس للكلام⁽⁶⁰⁾.

ومن صور تأكيد التخصيص قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ هُوَ الرَّزَّاقُ ذُو الْقُوَّةِ الْمَتِينُ﴾^(٥٨) الذاريات 58. فالتخصيص مستفاد من تعريف طرفي الإسناد (اسم إن وخبرها)، وجاء ضمير الفصل مؤكداً لذلك التخصيص بين المسند والمسند إليه. ويذكر صاحب روح المعاني أن وظيفة ضمير الفصل في نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا آتَيْتُم مِّن رَّبًّا لِّيَرْبُوًّا فِي أَمْوَالِ النَّاسِ فَلَا يَرْبُوًّا عِنْدَ اللَّهِ وَمَا آتَيْتُم مِّن زَكَاةٍ تُرِيدُونَ وَجْهَ اللَّهِ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُضْعِفُونَ﴾^(٥٩) الروم، 39. المبالغة في التوكيد، حيث يقول: "هم المضعفون..." أي ذوو الإضعاف، على أن مضعفا اسم فاعل من أضعف، أي صار ذا ضعف بكسر فسكون بأن يضاعف له ثواب ما أعطاه، كأقوى وأيسر إذا صار ذا قوة ويسار، ويجوز أن يكون من أضعف والهمزة للتعدية والمفعول محذوف، أي الذين ضعفوا ثوابهم وأموالهم ببركة الزكاة.

ويؤيد هذا الوجه قراءة أبي {المضعفون} اسم مفعول، وكان الظاهر أن يقال: فهو يربو عند الله لأنه الذي تقتضيه المقابلة، إلا أنه غير في العبارة، إذ أثبت غير ما قبله، وفي النظم إذا أتى فيما قبل بجملة فعلية وهنا بجملة اسمية مصدرة باسم الإشارة مع ضمير الفصل لقصد المبالغة؛ فأثبت لهم المضاعفة التي هي أبلغ من مطلق الزيادة على طريق التأكيد بالاسمية والضمير، وحصر ذلك فيهم بالاستحقاق مع ما في الإشارة من التعظيم لدلالته على علو المرتبة وترك ما أتوا وذكر المؤتي إلى غير ذلك، والالتفات عن الخطاب حيث قيل: "فأولئك" دون "فأنتم"؛ للتعظيم؛ كأنه سبحانه خاطب بذلك الملائكة عليهم السلام وخواص الخلق تعريفاً لحالهم، ويجوز أن يكون التعبير بما ذكر للتعميم بأن يقصد بأولئك هؤلاء وغيرهم، والراجع في الكلام إلى { مَا } محذوف، إن جعلت موصولة، وكذلك إن جعلت شرطية على الأصح؛ لأنه خبر على كل حال، أي فأولئك هم المضعفون به أو ف(مؤتو) على صيغة اسم الفاعل أولئك هم المضعفون، والحذف لما

في الكلام من الدليل عليه، وعلى تقدير مؤتوه العام لا يكون هناك التفات بالمعنى المتعارف عليه، واعتبار الالتفات أولى، وفي الكشاف أن الكلام عليه أملاً بالفائدة، وبين ذلك بأن الكلام مسوق لمدح المؤتبن حثاً في الفعل، وهو على تقدير الالتفات من وجوه.

وكانه إنما قيل هنا: وأن ما يدعون من دونه الباطل بدون ضمير الفصل، وفي سورة الحج قَالَ تَعَالَى: ﴿ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ وَأَنَّ مَا يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ هُوَ الْبَاطِلُ وَأَنَّ اللَّهَ هُوَ الْعَلِيُّ الْكَبِيرُ﴾ (٦٦) الحج، بتوسيط ضمير الفصل لما أن الحط على المشركين والتهتم في هذه السورة دون الحط عليهم في تلك السورة. (61)

ويذكر الواحدي في تفسير قوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ عَلَىٰ هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ (٥) البقرة (هم) دخلت فصلاً، وإن شئت كانت تكريراً للاسم، كما تقول: زيد هو العالم، ترفع "زيداً" بالابتداء، و (هو) ابتداء ثان، و(العالم) خبر له، وهما جميعاً خبر لزيد، وأن سيويوه قال: دخل الفصل في قوله تعالى: ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْخُلُونَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَيْرًا لَّهُمْ بَلْ هُوَ شَرٌّ لَّهُمْ سَيُطَوَّقُونَ مَا بَخُلُوا بِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَاللَّهُ مِيرِثُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾ (١٨٠) آل عمران، 180. وقوله تعالى: ﴿فِيمَا رَحِمَةٍ مِّنَ اللَّهِ لِنْتَ لَهُمْ وَلَوْ كُنْتَ فَظًّا غَلِيظَ الْقَلْبِ لَانفَضُّوا مِنْ حَوْلِكَ فَاعْفُ عَنْهُمْ وَاسْتَغْفِرْ لَهُمْ وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَوَكِّلِينَ﴾ (١٥٩) آل عمران.

ويقصد الواحدي بتشبيه ضمير الفصل بـ"ما" الزائدة في الغرض من وجودهما في التركيب، هو تقوية المعنى وتأكيده، وأن الزيادة هي في الجانب الإعرابي الشكلي فقط، وليس في الجانب الدلالي. ووظيفة التوكيد تختلف باختلاف سياقاتها.

وفي قوله تعالى: ﴿وَيَرَى الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ الَّذِي أُنزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ هُوَ الْحَقَّ وَيَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ﴾ (٦) سبأ، 6 "هو الحق" بالنصب على أنه المفعول الثاني ليرى والمفعول الأول

هو الموصول الثاني، و"هو" ضمير الفصل. وقرأ ابن أبي عبيدة: "الحق" بالرفع على جعل الضمير مبتدأ وجعله خبراً، والجملة في موضع المفعول الثاني ليرى، وهي لغة تميم، إذ يجعلون ما هو فصل عند غيرهم مبتدأ، وقوله تعالى: {وَيَرَى} الخ ابتداء كلام غير معطوف على ما قبله مسوق للاستشهاد بأولي العلم على الجهلة الساعين في الآيات.

وقال الطبري، والثعلبي: إن {يرى} منصوب بفتحة مقدره عطفاً على يجزي، أي وليعلم أولو العلم عند مجيء الساعة معاينة أنه الحق حسبما علموه قبل برهانا ويحتجوا به على المكذبين، وعليه فقوله تعالى: {والذين سَعَوْا} معطوف على الموصول الأول أو مبتدأ، والجملة معترضة فلا يضر الفصل كما توهم، وجوز أن يراد بأولي العلم من لم يؤمن من الأحزاب، أي ليعلموا يومئذ أنه هو الحق فيزدادوا حسرة وغمًا، ولعل المجوز لا يسلم هذا، نعم كون ذلك بعيداً لا ينكر، لا سيما وظاهر المقابلة بقوله تعالى: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَا تَأْتِينَا السَّاعَةُ﴾ سبأ 6، يقتضي الحمل على {وَيَرَى الَّذِينَ} أو ثواب العلم الذي أنزل إليك من ربك هو الحق ويهدي إلى صراط العزيز الحميد ﴿الذي يقهر ولا يقهر {الحميد}، المحمود في جميع شؤونه عز وجل، والمراد بصراطه تعالى التوحيد والتقوى، وفاعل يهدي إما ضمير {الذي أنزل} أو ضمير الله تعالى، ففي {العزيز الحميد} التفات، والجملة على الأول إما مستأنفة أو في مصوغ الحال من {الذي} على إضمار مبتدأ، أي وهو يهدي، كما في قول الشاعر:

فلما خشيت أظافيرهم
نجوت وأرهمهم مالكا⁽⁶²⁾

أو معطوفة على {الحق} بتقدير وإنه يهدي، وجوز أن يكون يهدي معطوفاً على {الحق} عطف الفعل على الاسم لأنه في تأويله كما في قوله تعالى: {صافات وَيَقْبِضْنَ} أي قابضات⁽⁶³⁾. ويقول في قوله تعالى: ﴿مَنْ كَانَ يُرِيدِ الْعِزَّةَ فَلِلَّهِ الْعِزَّةُ جَمِيعًا إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ وَالْعَمَلُ الصَّالِحُ يَرْفَعُهُ وَالَّذِينَ يَمْكُرُونَ السَّيِّئَاتِ لَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌ وَمَكْرُ أُولَئِكَ هُوَ يُبْورُ﴾ فاطر 10: {مكر} مبتدأ خبره جملة {هُوَ يُبْورُ} وتقديم الضمير للتقوية أو الاختصاص، أي مكرهم هو يفسد خاصة لا مكرنا بهم، وأجاز الحوفي وأبو البقاء كون الخبر جملة {يُبْورُ} و{هُوَ} ضمير فصل. وتعبه في «البحر» بأن

ضمير الفصل لا يكون ما بعده فعلاً، ولم يذهب إلى ذلك أحد فيما علمنا إلا عبد القاهر الجرجاني في شرح الإيضاح له، فإنه أجاز في كان زيد هو يقوم أن يكون هو فصلاً. وُرد ذلك عليه، والصحيح جواز وقوع الفعل بعده.

وجوز البعض كون {هُوَ} تأكيداً للمبتدأ، والظاهر ما قدمناه، وقد أباد الله تعالى أولئك الماكرين بعد إبادة مكرهم، حيث أخرجهم من مكة وقتلهم وأثبتهم في قلب بدر، فجمع عليهم مكراتهم الثلاث التي اكتفوا في حقه عليه الصلاة والسلام بواحدة متهن وحقق عز وجل فيهم قوله سبحانه: ﴿وَمَكْرُوا وَمَكَرَ اللَّهُ وَاللَّهُ خَيْرُ الْمَاكِرِينَ﴾ آل عمران⁽⁶⁴⁾، ويذكر في قوله تعالى: ﴿وَمَا تَقْدِمُوا لِأَنْفُسِكُمْ مِنْ خَيْرٍ يَجِدُوهُ عِنْدَ اللَّهِ هُوَ خَيْرٌ وَأَعْظَمُ أَجْرًا وَأَسْتَعْفِرُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ المزمّل، أن نصب "خيرا" على أنه ثاني مفعولي "تجدوه"، والضمير "هو" ضمير فصل، وبالنصب قرأ الجمهور، وقرأ أبو السماك، وابن السميّغ بالرفع على أن يكون هو مبتدأ، وخبره، والجملة في محل نصب على أنها ثاني مفعولي تجدوه، قال أبو زيد: وهي لغة تميم يرفعون ما بعد ضمير الفصل، وأنشد سيبويه:

تحنُّ إلى ليلي وأنت تركتها وكنْتُ عليها بالملا أنت أقدِرُ

وقرأ الجمهور أيضا: {وأعظم} بالنصب عطفا على {خيرا}⁽⁶⁵⁾.

فلاحظ في تكرار الإسناد وتوسط ضمير الفصل في هذه الآية ما لا يخفى من المبالغة، وكأنه لما نهي المنافقون عن الإنفاق على من عند رسول الله صلى الله عليه وسلم وأريد الحث على الإنفاق جعل قوله تعالى: {ذَلِكَ بِأَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا} إلخ تمهيداً وتوطئة للأمر بالإنفاق.⁽⁶⁶⁾

ويقول ابن عادل في تفسير قوله تعالى: ﴿وَإِنْ يَأْتُوكُمْ أُسْرَىٰ تَقْدُوهُمْ وَهُوَ مُحْرَمٌ عَلَيْكُمْ إِخْرَجَهُمْ﴾ البقرة: 85. أجاز الكوفيون أن يكون "هو" عمادا، وهو الذي يسميه البصريون "ضمير الفصل" قدم مع الخبر، والأصل: وإخراجهم هو محرم عليكم، وإخراجهم مبتدأ و"محرم" خبره، و"هو" عماد، فلما قدم الخبر قدم معه. قال الفراء: لأن الواو تطلب الاسم، وكل موضع تطلب فيه الاسم فالعماد جائز وهذا عند البصريين ممنوع من وجهين:

أحدهما: أن الفصل عندهم من شرطه أن يقع بين معرفتين أو بين معرفة ونكرة قريبة من المعرفة.

الثاني: أن الفصل عندهم لا يجوز تقديمه مع ما اتصل به. وقال ابن عطية: وقيل في "هو": إنه ضمير الأمر، والتقدير: والأمر محرم عليكم، وإخراجهم في هذا القول بدل من "هو".

وقال أبو حيان: وهذا خطأ من وجهين:

أحدهما: تفسير الأمر بمفرده، وذلك لا يجيزه بصري ولا كوفي، أما البصري فلا شرطه جملة، وأما الكوفي فلا بد أن يكون المفرد قد انتظم منه نحو: "ظننته قائماً الزيدان". والثاني: أنه جعل إخراجهم بدلاً من ضمير الأمر، وقد تقدم "ألا يتبع بتابع"⁽⁶⁷⁾.

يذكر الإمام النيسابوري في تناوله لقوله تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نُحْيِي الْمَوْتَىٰ وَنَكْتُبُ مَا قَدَّمُوا وَءَاتَرَهُمْ وَكُلَّ شَيْءٍ أَحْصَيْنَاهُ فِي إِمَامٍ مُّبِينٍ﴾ يس 12: الظاهر أن قوله: "نحن" ضمير فصل، ويجوز أن يكون مبتدأ والفعل خبره والجملة خبر "إن"، ويجوز أن يكون "نحن" خبر "إن" كقول القائل عند الافتخار بالشهرة: أنا أنا، كأن الله تعالى قال: إنما نحن معروفون بأوصاف الكمال، وإذا عرفنا أنفسنا فلا تنكر قدرتنا على إحياء الموتى. وفي هذا التركيب أيضاً إشارة إلى التوحيد، أي ليس غيرنا أحد يشاركنا حتى نقول إننا كذا فنمتاز⁽⁶⁸⁾.

وقد أشار أبو السعود في تفسير قوله تعالى: ﴿قَالُوا سُبْحَانَكَ لَا عِلْمَ لَنَا إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَا إِنَّكَ أَنْتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ﴾ البقرة 32، إلى أن ضمير الفصل "أنت" في الآية لا محل له من الإعراب، أو له محل منه مشارك لما قبله كما قال الفراء، أو لما بعده كما قال الكسائي، وقيل تأكيد للكاف كما في قولك مررت بك أنت، وقيل مبتدأ خبره ما بعده، والجملة خبر إن، وتلك الجملة تعليل لما سبق من قصر علمهم بما علمهم الله تعالى⁽⁶⁹⁾.

ويذكر صاحب "شرح جمل الزجاجي" أن الضمائر المنفصلة لا يخلو أن تقع بعدها الأسماء في هذا الباب أو في غيره، فإن وقعت في غير هذا الباب فلا يخلو أن يكون الأول ظاهراً أو مضمراً.

فإن كان مضمراً لم يجز في الضمير عندنا إلا أن يكون بدلاً، إن كان على حسب إعراب الأول. فإن كان تأكيداً كان الضمير على صيغة المرفوع أبداً ولم يتغير بحسب ما يكون تأكيداً له. وإنما كان البديل على حسب إعراب الأول؛ لأنه في تقدير أن يلي العامل؛ لأن الضمير إذا ولي العامل اختلفت صيغته بالنظر إلى الرفع والنصب والخفض، وأما التأكيد فاخترنا فيه تغيير صيغة المؤكّد عن تغير صيغته في نفسه؛ لأنّ التأكيد من كمال الكلام الذي يكون فيه، ولم يفعلوا ذلك في البديل لأنه على تقدير استئناف عامل آخر، فليس هو إذن من كمال الكلام الذي يكون فيه؛ فتغيّرت صيغته إذا لم يكن له ما يقوم مقام ذلك.

فإن كان مظهرًا لم يجز إلا البديل ويكون على حسب إعراب الأول، ولا يجوز التأكيد لأنه أعرف من الأول فلا يتبعه (على طريقة) التأكيد؛ لأن التأكيد يشبه النعت وقد تقدم فيما يشبهه. وأيضاً فإنه لا يتصور فيه أن يكون تأكيداً لفظياً ولا معنوياً؛ لأن لفظ المضمير مخالف للفظ المظهر، ولأنّ التأكيد المعنوي بألفاظ محصورة.

فإن وقع المضمير بعد الاسم في هذا الباب فلا يخلو من أن يكون الاسم ظاهراً أو مضمراً، فإن كان مضمراً فإن حكمه حكم المضمير في غير هذا الباب، ويجوز أن يكون فصلاً.

والضمير لا يخلو من أن يكون بين المبتدأ والخبر أو بين ما أصله المبتدأ والخبر. فإن وقع بين المبتدأ والخبر فلا يخلو أن يكون المبتدأ اسماً ظاهراً أو مضمراً فإن كان المبتدأ مضمراً جاز في الضمير أربعة أوجه، وذلك نحو قولك: أنت القائم، وكقوله تعالى: ﴿الَّذِينَ لَا يُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ بِالْآخِرَةِ هُمْ كَافِرُونَ﴾ (٧) فصلت 7، يجوز لك أن تجعل الثاني مبتدأ أو تأكيداً أو بدلاً أو فصلاً. فإن كان المبتدأ اسماً ظاهراً نحو قولك: زيد هو القائم، فيجوز فيه أن يكون بدلاً أو مبتدأ، وما بعده خبراً أو فصلاً، ونحو قوله تعالى: ﴿أَمْ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ الْوَلِيُّ وَهُوَ يُحْيِي الْمَوْتَى وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ (٩) الشورى 9، وكقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ ءَامَنُوا بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ أُولَئِكَ هُمُ الصَّادِقُونَ وَالشَّهَادَةُ عِنْدَ رَبِّهِمْ لَهُمْ أَجْرُهُمْ وَنُورُهُمْ وَالَّذِينَ كَفَرُوا وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا أُولَئِكَ أَصْحَابُ الْجَحِيمِ﴾ (١٩) الحديد: 19.

فإن وقع بعد ما أصله المبتدأ والخبر فلا يخلو من أن يكون في باب كان أو في باب إن أو في باب ظننتُ. فإن كان في باب كان فلا يخلو من أن يكون اسم كان ظاهراً أو مضمراً، فإن كان ظاهراً فلا يخلو من أن يكون ما بعده مرفوعاً أو منصوباً. فإن كان ما بعده مرفوعاً فالضمير مبتدأ وما بعده خبره والجملة في موضع خبر كان. فإن كان ما بعده منصوباً فلا يجوز فيه إلا البدل والفصل خاصة.

فإن كان اسم كان مضمراً فلا يخلو من أن يكون ما بعده مرفوعاً أو منصوباً. فإن كان ما بعده مرفوعاً فالضمير مبتدأ وما بعده خبره والجملة في موضع نصب خبر كان. فإن كان ما بعد الضمير منصوباً فلا يجوز إلا البدل. والفصل خاصة، ولا يجوز الرفع على الابتداء؛ لأنه ليس له خبر، نحو قوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَيَنْظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الَّذِينَ كَانُوا مِنْ قَبْلِهِمْ كَانُوا هُمْ أَشَدَّ مِنْهُمْ قُوَّةً وَءَانَارًا فِي الْأَرْضِ فَأَخَذَهُمُ اللَّهُ بِذُنُوبِهِمْ وَمَا كَانَ لَهُمْ مِنَ اللَّهِ مِنْ وَاقٍ ۝٢١﴾ غافر 21، فإن كان في باب "إن" فلا يخلو من أن يكون اسم إن ظاهراً أو مضمراً، فإن كان ظاهراً فيجوز في الضمير الرفع على الابتداء وما بعده خبره والجملة في موضع الخبر لـ إن. كقوله تعالى: ﴿لَهُ وَمَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَإِنَّ اللَّهَ لَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَمِيدُ ۝٦٤﴾ الحج 64. وقوله تعالى: ﴿إِنَّ هَذَا لَهُوَ الْقَصَصُ الْحَقُّ وَمَا مِنْ إِلَهٍ إِلَّا اللَّهُ وَإِنَّ اللَّهَ لَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ ۝٦٢﴾ آل عمران 62.

فإن كان الاسم مضمراً فيجوز في الضمير الرفع على الابتداء وما بعده خبره والجملة في موضع الخبر لـ إن. ويجوز أن يكون تأكيداً، ويجوز أيضاً أن يكون فصلاً ولا يجوز أن يكون بدلاً؛ لأنه ليس على حسب إعراب الأول، نحو قوله تعالى: ﴿وَإِنَّا لَنَحْنُ الصَّافُونَ ۝١٦٥﴾ الصافات 165، وقوله تعالى: ﴿وَإِنَّا لَنَحْنُ الْمُسَبِّحُونَ ۝١٦٦﴾ الصافات 166، وقوله تعالى: ﴿إِنِّي أَنَا اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا فَأَعْبُدْنِي وَأَقِمِ الصَّلَاةَ لِذِكْرِي ۝١٤﴾ طه 14.

فإن كان في باب "ظن" فلا يخلو من أن يكون المفعول الأول ظاهراً أو مضمراً، فإن كان مضمراً فلا يخلو من أن يكون ما بعد الضمير مرفوعاً أو منصوباً، فإن كان ما بعده منصوباً

فيجوز في الضمير الفصل والتأكيد خاصة، ولا يجوز أن يكون مبتدأ لأنه ليس له خبر، ولا يجوز أن يكون بدلاً لأنه ليس على حسب إعراب الأول، كقولنا: ظننته هو القائل الحق.

فإن كان المفعول الأول ظاهراً فلا بد من أن يكون ما بعد الضمير مرفوعاً أو منصوباً، فإن كان مرفوعاً فالضمير مرفوع على الابتداء وما بعده خبره والجملة في موضع المفعول الثاني لظننت. كقولنا: ظننت زيدا هو القائل الحق، فإن كان ما بعده منصوباً فلا يجوز إلا الفصل خاصة. وهنا تتبين الفصلية. ولا يجوز الرفع على الابتداء لأنه ليس له خبر، ولا يجوز البديل لأن البديل على حسب إعراب الأول، ولا يجوز التأكيد لكون الظاهر لا يؤكد بالمضمر؛ لأنه يخرج عن قياس التأكيد فلا بد من الفصلية⁽⁷⁰⁾.

وقد يقع ضمير الفصل بين اسم وفعل تام، كقوله تعالى: ﴿وَإِنَّا لَنَحْنُ نُحْيِي وَنُمِيتُ وَنَحْنُ الْوَارِثُونَ﴾ الحجر 23، وفي هذه الحالة اختلف النحاة في توجيه إعراب الضمير المنفصل، يقول أبو السعود في تفسير الآية السابقة: "وتقديم الضمير للحصر، وهو إما تأكيد للأول أو مبتدأ خبره الفعل، والجملة خبر لإنا، ولا يجوز كونه ضمير الفصل؛ لا لأن اللام مانعة من ذلك كما قيل، فإن النحاة جوزوا دخول لام التأكيد على ضمير الفصل كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّ هَذَا لَهُوَ الْقَصَصُ الْحَقُّ وَمَا مِنْ إِلَهٍ إِلَّا اللَّهُ وَإِنَّ اللَّهَ لَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ آل عمران 62، بل لأنه لم يقع بين اسمين"⁽⁷¹⁾، والأرجح جواز وقوعه بين اسم وفعل.

ونلاحظ -من خلال الاستعمال القرآني- أن وظيفة التوكيد هذه هي الأكثر وروداً لضمير الفصل، وقد تتبعها كثير من البيانين والنحاة والمفسرين، وكان البيانين أكثرهم تناولاً لها، ويأتي في مقدمتهم، الإمام عبد القاهر الجرجاني، فقد كان تناوله لهذه المسألة غاية في العمق والدقة، فمما ذكره في باب الحصر والقصر قيام التعريف بوظيفة الحصر رابطاً بينها وبين الضمير، حيث يقول: "فإذا قيل لك: زيد المنطلق، صار الذي كان معلوماً على جهة الجواز معلوماً على جهة الوجوب، ثم إنهم إذا أرادوا تأكيد هذا الوجوب أدخلوا الضمير المسعى "فصلاً" بين الجزأين،

فقالوا: زيد هو المنطلق، ومن الفرق بين المسألتين وهو ما تمس الحاجة إلى معرفته أنك إذا ذكرت الخير جاز أن تأتي بمبتدأ ثان على أن تشركه بحرف العطف في المعنى الذي أخبرت به عن الأول، وإذا عرفت لم يجز ذلك. تفسير هذا أنك تقول: زيد منطلق وعمرو، تريد وعمرو منطلق أيضا، ولا تقول: زيد المنطلق وعمرو، ذلك لأن المعنى مع التعريف على أنك أردت أن تثبت انطلاقا مخصوصا قد كان من واحد، فإذا أثبتته لزيد لم يصح إثباته لعمرو، ثم إن كان قد كان ذلك الانطلاق من اثنين فإنه ينبغي أن يجمع بينهما في الخبر فتقول: زيد وعمرو هما المنطلقان، لا أن تفرق فتثبته أولا لزيد ثم تعيء فتثبته لعمرو، ومن الواضح في تمثيل هذا النحو قولنا، هو القائل بيت كذا، كقولك: جريرو هو القائل:

وليس لسيفي في العظام بقيةً
ولسيف أشوى وقعةً من لسانيا

فأنت لو حاولت أن تشرك في هذا الخبر غيره، فتقول: جريرو هو القائل هذا البيت وفلان، حاولت محالا؛ لأنه قوله بعينه فلا يتصور أن يشرك جريرا فيه غيره، واعلم أنك تجد الألف واللام في الخبر على معنى الجنس ثم ترى له في ذلك وجوها:

أحدها: أن تقصر جنس المعنى على المخبر عنه لقصدك المبالغة وذلك قولك: "زيد هو الجواد، وعمرو هو الشجاع" تريد أنه الكامل، إلا أنك تخرج الكلام في صورة توهم أن الجواد والشجاعة لم توجد إلا فيه، وذلك لأنك لم تعتمد بما كان من غيره لقصوره عن أن يبلغ الكمال، فهذا كالأول في امتناع العطف عليه للإشراك، فلو قلت: زيد هو الجواد وعمرو، كان خلفا من القول.

الوجه الثاني: أن تقصر جنس المعنى الذي تفيده بالخبر على المخبر عنه لا على معنى المبالغة وترك الاعتداد بوجوده في غير المخبر عنه، بل على دعوى أنه لا يوجد إلا منه، ولا يكون ذلك إلا إذا قيدت المعنى بشيء يخصصه ويجعله في حكم نوع برأسه، وذلك كنحو أن يقيد بالحال والوقت كقولك: هو الوفي حين لا تظن نفس بنفس خيرا، وهكذا إذا كان الخبر بمعنى يتعدى ثم اشترطت له مفعولا مخصوصا، كقول الأعشى من المتقارب:

ة إما مخاضاً وإما عشاراً

هو الواهبُ المئة المصطفَا

فأنت تجعل هبة المئة من الإبل نوعاً خاصاً من الوفاء وكذا الباقي، ثم إنك تجعل كل هذا خبراً على معنى الاختصاص، وإنه للمذكور دون من عداه، ألا ترى أن المعنى في بيت الأعشى أنه لا يهب هذه المئة إلا الممدوح، وربما ظن أن اللام في "هو الواهب المئة المصطفَا" بمنزلة ما في نحو "زيد هو المنطلق" من حيث كان القصد إلى هبة مخصوصة كما كان القصد إلى انطلاق مخصوص ليس الأمر كذلك؛ لأن القصد هاهنا إلى جنس من الهبة مخصوص لا إلى هبة مخصوصة بعينها، يدلك على ذلك أن المعنى على أنه يتكرر منه وعلى أنه يجعله يهب المئة مرة بعد أخرى، وأما المعنى في قولك: "زيد هو المنطلق" فعلى القصد إلى انطلاق كان مرة واحدة لا إلى جنس من الانطلاق، فالتكرار هناك غير متصور، كيف وقد رأينا قول جرير السابق، فأنت تريد أن تثبت له قول هذا البيت وتأليفه، فافصل بين أن تقصد إلى نوع فعل وبين أن تقصد إلى فعل واحد متعين، حاله في المعاني حال زيد في الرجال في أنه ذات بعينها.

والوجه الثالث: أن لا تقصد قصر المعنى في جنسه على المذكور، لا كما كان في "زيد هو الشجاع" تريد أن لا تعتد بشجاعة غيره ولا كما ترى في قوله:

ة إما مخاضاً وإما عشاراً

هو الواهبُ المئة المصطفَا

ولكن على وجه ثالث وهو الذي عليه قول الخنساء:

إذا قَبِحَ البكاءُ على قتيلٍ رأيتُ بكاءك الحسنَ الجميلاً

لم ترد أن ما عدا البكاء عليه فليس بحسن ولا جميل، ولم تقيد الحسن بشيء فيتصور أن يقصر على البكاء، كما قصر الأعشى هبة المائة على الممدوح، ولكنها أرادت أن تقره في جنس ما حسنه الحسن الظاهر الذي لا ينكره أحد، ولا يشك فيه شاكٌّ⁽⁷²⁾.

فنلاحظ أن عبد القاهر يربط بين طريقتين من طرق الحصر والقصر، ويشير إلى بعض

الفوارق الأسلوبية الدقيقة بينهما، وهاتان الطريقتان هما:

- تعريف الخبر، كمثال عبد القاهر: "زيد المنطلق"، فقد حصرت الانطلاق في "زيد" دون سواه، فإذا أردت قصر الحكم -الخبر- على شخص ما، وتثبت الانطلاق لزيد بطريق مخصوص فاجعل الخبر معرفة، -وهذا طريق من الطرق التي تؤدي وظيفة الحصر والقصر- أما إذا جعلت الخبر نكرة فيجوز أن تأتي بمبتدأ ثانٍ تشركه بالعطف في المعنى الذي أخبرت به للمبتدأ الأول⁽⁷³⁾.

- تعريف الخبر+ ضمير الفصل، كمثالي عبد القاهر: "جرير هو القائل كذا....، وزيد هو الجواد" فلا يمكن إشراك غير جرير في ذلك القول، ولا غير زيد في الجود، فلا يقال: جرير هو القائل كذا.. وبشار-مثلا- فهو محال. وكذا في المثال الآخر-وغيره-؛ لأنك قصدت أن تقصر جنس المعنى على المخبر عنه لقصدك المبالغة، فكأنه لا يوجد غيره يشاركه ذلك؛ لأنك لم تعتد بما كان من غيره لقصوره عن أن يبلغ الكمال، فهنا يمتنع العطف على ذلك الشخص المخصوص بذلك الأمر مبالغة، فضمير الفصل أكد ذلك الحصر، وجعله مقصورا فيه، لا يشاركه فيه غيره، وأكد معه منع العطف.

ويقول صاحب "إشارات الإعجاز" في توضيح وظيفة ضمير الفصل في قوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ عَلَىٰ هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾⁽⁷⁴⁾ البقرة: وأما ضمير الفصل فمع أنه تأكيد للحصر الذي فيه تعريض بأهل الكتاب الذين لم يؤمنوا بالنبي صلى الله عليه وسلم، فيه نكتة لطيفة، وهي أن توسط "هم" بين المبتدأ والخبر من شأنه أن يحول المبتدأ للخبر الواحد موضوعا لأحكام كثيرة، يذكر البعض ويحال الباقي على الخيال؛ لأن "هم" ينبه الخيال على عدم التحديد ويشوقه على تحري الأحكام المناسبة، فكما أنك تضع "زيدا" بين عيني السامع فتأخذ تغزل منه الأحكام قائلا: هو عالم، هو عاقل، هو كذا أو كذا. كذلك لما قال "أولئك" ثم جاء "هم" هيح الخيال لأن يجتني ويبني أحكاما مناسبة، لصفاتهم، كـ "أولئك هم على هدى، هم مفلحون، هم فائزون بالجنة، هم ظافرون برؤية جمال الله تعالى، إلى آخره..."⁽⁷⁴⁾.

الخاتمة والنتائج:

تناول هذا البحث قضايا ضمير الفصل في القرآن الكريم، عرضاً وتحليلاً، حيث تتبع مواضع وروده بصيغته المختلفة، ما أدى إلى تعدد وظائفه التركيبية والدلالية، ومجيئه في بعض السياقات مؤدياً أكثر من وظيفة دلالية في تركيب واحد، وقد لاحظنا أنه يمكن أن يجمع بين وظيفة الحصر والتوكيد -مثلاً- في بعض السياقات القرآنية، مما يعطي التركيب اللغوي فضاءً واسعاً من المقاصد والأغراض البلاغية الأسلوبية. وقد توصل البحث إلى نتائج، أهمها:

- من خلال مقولات الكثير من النحاة في اسمية ضمير الفصل، وما يترتب عليه من وجود موقع إعرابي له، وكذلك تواتر الشواهد الفصيحة النثرية والشعرية، فإن تصنيف هذا الضمير اسماً هو الراجح.
- أن ظاهرة ضمير الفصل وما يتضمنه من أغراض ومقاصد أسلوبية مظهر جلي على التفاعل النحوي الدلالي، وما بينهما من علاقة وطيدة لا تنفصل، فهذا التفاعل يكسب التركيب جماليته، ويكشف به الكثير من المقاصد، وهو يعدّ سمة من سمات التأليف النحوي العربي منذ نشأته، غير أن بعض المتأخرين انشغلوا عنه بالجانب الشكلي المتمثل في الجانب الإعرابي الشكلي المحض، وما يتصل به من قضايا العامل والمعمول.
- أن ضمير الفصل قد يجمع بين غرضين دلاليين في سياق واحد، ويطرّد ذلك في تأديته معنى التوكيد والحصر، ومجيء ذلك في شواهد قرآنية مختلفة.
- أن أهم وظيفة تركيبية يؤديها ضمير الفصل هو التمييز بين الخبر والصفة في الجمل التي يلتبس فيها الخبر مع الصفة.
- تنحصر الوظائف الدلالية لضمير الفصل في: الحصر والقصر، ووظيفة التوكيد بأنواعها المختلفة.

الهوامش والإحالات:

- (1) ينظر: أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمد بن عصفور الإشبيلي، شرح جمل الزجاجي، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه: فواز الشعار، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1998م: 161/2.
- (2) ينظر: نفسه: 161/2.

- (3) محمد بن الحسن الإستراباذي السمنائي النجفي الرضي، شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، تحقيق: حسن بن محمد بن إبراهيم الحفظي، يحيى بشير مصطفى، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، السعودية، ط1، 1966م: 461/2.
- (4) ينظر: نفسه: 461/2.
- (5) محب الدين محمد بن يوسف بن أحمد ناظر الجيش، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، تحقيق: علي محمد فاخر وآخرين. دار السلام للطباعة والنشر، القاهرة، ط1، 2007م: 570/1.
- (6) ينظر، محمد بن يوسف بن علي بن حيان أثير الدين الأندلسي، ارتشاف الضرب من لسان العرب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1998م: 951/2، وابن عصفور، شرح جمل الزجاجي: 162/2.
- (7) جلال الدين السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1998م: ^{227/1}.
- (8) ينظر: الرضي، شرح الكافية: 462/2.
- (9) ينظر: نفسه: 462/2.
- (10) يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا، شرح المفصل للزمخشري، قدم له: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1422هـ- 2001م: 113/1.
- (11) الرضي، شرح الكافية: 462/2.
- (12) عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه، الكتاب، تحقيق وشرح: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط2، 1988م: 388/2.
- (13) عندما يطلقون عليه مصطلح "فصل" فهم يقصدون -غالبا- أنه لا محل له من الإعراب.
- (14) أبو حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب: 951/2.
- (15) نفسه: 951/1. وينظر: جمال الدين محمد بن عبدالله الطائي، شرح التسهيل لابن مالك، تحقيق: عبدالرحمن السيد، ومحمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر، القاهرة، ط1، 1990م: 167/1.
- (16) تقي الدين أحمد بن محمد الشّمني، المنصف من الكلام على مغني ابن هشام، مطبعة محمد أفندي، القاهرة، د.ط، د.ت: 185/2.
- (17) نفسه: 186.
- (18) ينظر: سيبويه، الكتاب: 392/2.
- (19) ينظر: نفسه: 392/2 - 393.
- (20) نفسه: 396/2.

- (21) ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: مازن المبارك، حمد علي حمد الله، دار الفكر، دمشق، ط1، 1964م: 641. أي أنه خير لتكون، و"هي" ضمير فصل وهو ضعيف، ويقول أبو البقاء العكبري: {أن تكون} مخافة أن تكون، و"أمة" اسم كان، أو فاعلها إن جعلت "كان" تامة، و"هي أربى" جملة في موضع نصب، أو في موضع رفع على الصفة، ولا يجوز أن تكون "هي" فصلا؛ لأن الاسم الأول نكرة: عبد الله بن الحسين بن أبي البقاء العكبري، التبيان في إعراب القرآن، تحقيق، علي محمد البجاوي، مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة، د.ط، 1976م: 806/2.
- (22) نفسه، الصفحة نفسها.
- (23) سيويه: الكتاب: 392/2.
- (24) السابق: 395.
- (25) ابن هشام، مغني اللبيب: 642.
- (26) سبق تناول الآية في الصفحة السابقة.
- (27) مصطفى محمد عرفة الدسوقي، حاشية الدسوقي على مغني اللبيب، صححه وضبطه: عبدالسلام محمد أمين، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ط، د.ت: 104/3.
- (28) ينظر: عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي، الإتيان في علوم القرآن، المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، د.ط، 1394هـ/1974م: 602/1. السيوطي، همع الهوامع: 238/1.
- (29) السابق: 276/1.
- (30) ابن هشام، معني اللبيب: 644.
- (31) نفسه، الصفحة نفسها.
- (32) محمد بن أبي بكر الدماميني، شرح الدماميني على مغني اللبيب، صححه وعلق عليه: أحمد عزو عناية، مؤسسة التاريخ العربي، بيروت، ط1، 2007م: 387/2.
- (33) محمد بن علي بن محمد الشوكاني، فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير، دار الفكر، بيروت، د.ط، د.ت: 413/4.
- (34) محمد الطاهر بن عاشور، تفسير التحرير والتنوير، الدار التونسية، تونس، د.ط، 1984م: 145/22.
- (35) الفخر الرازي، تفسير الفخر الرازي المشهور بالتفسير الكبير أو مفاتيح الغيب، دار الفكر، لبنان، ط1، 1981م.
- (36) ينظر: ابن عاشور، التحرير والتنوير: 181/4.
- (37) عمر بن علي بن عادل دمشقي الحنبلي، اللباب في تفسير الكتاب، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، علي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ط، 1998م: 1324.

- (38) أثير الدين أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف الأندلسي، البحر المحيط في التفسير، تحقيق: صديقي محمد جميل، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، د.ط، 2010م: 187/6.
- (39) ينظر: الدماميني، شرح الدماميني على مغني اللبيب: 558
- (40) ينظر: الشّمّي، المنصف من الكلام على مغني ابن هشام: 185/2.
- (41) جار الله أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، مكتبة العبيكان، الرياض، ط1، 1998م: 219/3.
- (42) محمد بن أبي بكر، شرح الدماميني على مغني اللبيب: 389/2.
- (43) أبو الحسن القشيري النيسابوري مسلم بن الحجاج، المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، د.ط، د.ت، "باب" مُعْنَى كُلِّ مَوْلُودٍ يُوَلَّدُ عَلَى الْفِطْرَةِ وَحُكْمِ مَوْتِ أَطْفَالِ الْكُفَّارِ وَأَطْفَالِ الْمُسْلِمِينَ: 2047/4.
- (44) يذكر الدسوقي في حاشيته أن ضمير الفصل هو الدافع ابتداء توهم أن ما بعده تابع، وأن الخبر سيأتي، فإذا دخل ضمير الفصل رفع ذلك التوهم؛ لأنه لا يكون قبله إلا مبتدأ، ولا يكون بعده إلا الخبر. الدسوقي، الحاشية: 139/2.
- (45) سبق تناول هذه الآية.
- (46) الشّمّي: المنصف من الكلام على مغني ابن هشام: 184/2.
- (47) يوسف بن أبي بكر محمد بن علي السكاكي، مفتاح العلوم، ضبطه وشرحه: نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1983م: 290-292.
- (48) أحمد بن محمد بن يعقوب المغربي، مواهب الفتح في شرح تلخيص المفتاح، تحقيق: خليل إبراهيم خليل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2003م: 243.
- (49) ينظر: السيوطي، الإتيان في علوم القرآن: 171/3.
- (50) ينظر: ابن عاشور، التحرير والتنوير: 320/17.
- (51) ينظر: نفسه: 320/17.
- (52) شهاب الدين محمود بن عبد الله الحسيني الألوسي، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، تحقيق: علي عبد الباري عطية، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1415هـ: 117/28.
- (53) ينظر: عباس حسن، النحو الوافي، دار المعارف، القاهرة، ط16، د.ت: 245/1.
- (54) ينظر: ابن عاشور، التحرير والتنوير: 267/3.
- (55) يقسم البلاغيون القصر إلى قصر صفة على موصوف، وقصر موصوف على صفة، ينظر (على سبيل المثال): الخطيب القزويني: جلال الدين محمد بن عبدالرحمن الدمشقي، التلخيص في علوم البلاغة، تحقيق:

- عبد الحميد هندواوي، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ط، د.ت. أحمد الهاشمي، جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبدعي، ضبط يوسف الصميلي، المكتبة العصرية، بيروت، د.ط، د.ت.
- (56) ينظر الألويسي، روح المعاني: 76/42، وينظر: بن عاشور، التحرير والتنوير: 119/24.
- (57) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 275/22.
- (58) ينظر: نفسه: 240/24.
- (59) محمد بن علي الصبان الشافعي، حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، دار الكتب العلمية بيروت، ط1، 1417 هـ -1997 م: 442/1.
- (60) ينظر: أبو حيان، البحر المحيط: 170/1.
- (61) بدر الدين محمد بن عبد الله، البرهان في علوم القرآن، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر، بيروت، ط3، 1980، 409/2.
- (62) ينظر: الألويسي، روح المعاني: 46/21.
- (63) ينظر: نفسه: 283/11، وينظر: بهاء الدين السبكي، عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح، تحقيق: خليل إبراهيم خليل، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ط، د.ت: 88/3.
- (64) ينظر: نفسه: 108/22.
- (65) نفسه: 176/22.
- (66) الشوكاني، فتح القدير: 387/5.
- (67) ابن عادل، اللباب: 254/2، 255.
- (68) نفسه: 255/2.
- (69) نظام الدين الحسن بن محمد بن حسين القمي النيسابوري، غرائب القرآن و رغائب الفرقان، تحقيق: زكريا عميرات، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1416 هـ: 527/5.
- (70) محمد بن محمد بن مصطفى العمادي أبو السعود، إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم، تحقيق: خالد عبدالغني محفوظ، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ط، د.ت: 211/1.
- (71) ينظر: ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي: 162/2، 163.
- (72) أبو السعود، إرشاد العقل السليم: 498/1.
- (73) أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني، دلائل الإعجاز، قرأه وعلق عليه: محمود محمد شاكر، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط6، 2004 م: 178، 180.
- (74) بديع الزمان النورسي، إشارات الإعجاز في مظان الإيجاز، تحقيق: إحسان قاسم الصالحي، شركة سوزلر للنشر، القاهرة، ط3، 2002 م: 70.

